مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩١٥٨

الخميس، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيانغ	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	ألبانيا	السيدة فينو
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيد مايذن
	البرازيل	السيدة إسبيشيت مايا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيدة نثوكي
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تعزيز قدرة المرأة على المجابهة وتعزيز قيادتها كطريق من طرق تحقيق السلام في المناطق المتضررة من الجماعات المسلحة

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2022/740)

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة (S/2022/743)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

تعزيز قدرة المرأة على المجابهة وتعزيز قيادتها كطريق من طرق تحقيق السلام في المناطق المتضررة من الجماعات المسلحة

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2022/740)

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة (S/2022/743)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بولندا، تايلند، تركيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جورجيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، غيانا، الفلبين، فنلندا، فييت نام، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، ناميبيا، النمسا، النيجر، نيوزيلندا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة سيما سامي بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ والسيدة زهرة نادر، رئيسة تحرير "زان تايمز".

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أيضا، أدعو سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسيدة إيرين فيلين، الممثلة الخاصة للأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ والسيدة الكسندرا بويفين، رئيسة شعبة السياسات والدبلوماسية الإنسانية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/740، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن، والوثيقة S/2022/743، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بنائبة الأمين العام، معالي السيدة أمينة محمد، وأعطيها الكلمة الآن.

نائبة الأمين العام (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالرد على بعض التعليقات بأنني لا أرتدي ملابس باللون الوردي. إن الجزء الزاهي من ملابسي يرمز إلى الأمل الذي يحدوني فيما يتعلق بحقوق المرأة في عالمنا اليوم. ولكن هذا الحجاب الأسود الذي أتوشح به هو شارة حداد على النساء اللواتي فُقدن بسبب العنف الجنساني والحرب في أوكرانيا والأحداث المناخية المأساوية جدا التي شهدناها خلال السنوات القليلة الماضية.

أشكر غابون على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن تعزيز قدرة المرأة على الصمود وقيادتها كطريق لتحقيق السلام في المناطق التي ابتليت بالجماعات المسلحة. ولا يمكننا أن نفصل حالة السلام المحفوفة بالمخاطر في عالمنا عن الآثار المدمرة للسيطرة الذكورية

وإسكات أصوات النساء. إن التحديات التي نواجهها اليوم، من انتشار النزاعات إلى تفاقم الاعتداءات على حقوق الإنسان، ترتبط من نواح عديدة بالدوس على حقوق المرأة وبكراهية النساء المتأصلة بعمق في جميع أنحاء العالم. ويجب أن نشجب كراهية النساء هذه لأنها تتجسد في صورة سوء المعاملة والتمييز اللذين تواجههما المرأة في الشارع وفي المنزل وفي العمل وعلى الإنترنت، يوما بعد يوم. ولكن يجب علينا أيضا أن نتحدى الهياكل والمعايير الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تدعمها. ويجب أن نقف بحزم ضد الجماعات المسلحة التي تستخدم العنف كسلاح من أسلحة الحرب وكراهية النساء كجزء من تكتيكاتها في الدعاية والتجنيد وجمع التبرعات. وكثيرا ما تكون النساء والفتيات الأهداف الرئيسية للعنف وسوء المعاملة في حالات النزاع، ويجب أن يكن في طليعة استجاباتنا.

وأظهرت دراسة تلو الأخرى أنه عندما نعزز قدرة المرأة على الصمود وقيادتها، يستفيد الجميع، بما في ذلك أولادنا ورجالنا. ومن المرجح بقدر أكبر أن تعزز المرأة أنماطا شاملة للحوكمة والتعايش وأن تبني السلام وتُسكت البنادق وأن تستثمر في التنمية المستدامة، وهي حجر زاوية في تحقيق السلام وبناء المجتمعات المحلية والمجتمعات المزدهرة. وقد أدت مشاركة المرأة على جميع المستويات، من المجتمعات المحلية إلى البرلمانات الوطنية، دورا محوريا في تغيير طريقة تعاملنا مع السلام والأمن على مدى السنوات العشرين الماضية. ولكن التقدم كان بطيئا جدا. وبين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٩، ارتفعت النسبة المئوية لاتفاقات السلام التي تتضمن أحكاما تتعلق بالمساواة بين الجنسين من ١٤ إلى ٢٢ في المائة. ولا تزال أربعة اتفاقات سلام من أصل خمسة اتفاقات تتجاهل المساواة بين الجنسين، ولا يزال الانفصال مستمرا على مستويات صنع القرار. وخلال الفترة الزمنية نفسها تقريبا، لم تشكل النساء في المتوسط سوى ١٣ في المائة من المفاوضين، و ٦ في المائة من الوسطاء و ٦ في المائة من الموقعين على عمليات السلام الرئيسية. وهذا أمر غير مقبول. ولم تضم سبع من كل عشر عمليات سلام أي نساء سوا كوسطاء أو موقعين. ولا تزال مشاركة المرأة في عمليات السلام وتأثيرها على القرارات التي تمس حياتها متخلفة كثيرا عن الركب، مما يخلق حاجزا حقيقيا أمام تحقيق السلام الشامل للجميع والدائم والمستدام. ويجب أن نفعل ما هو أفضل، ويجب أن نفعل ذلك الآن. وهذا يعني تفكيك معايير السيطرة الذكورية التي تستبعد المرأة من السلطة؛ وإتاحة المجال للمزيد من الوسيطات والمفاوضات؛ وإقامة تبادلات أكثر انتظاما ورسمية مع الوسيطات من أجل التحسين المستمر لنهجنا؛ وتأمين تمويل أكبر وأكثر قابلية للتنبؤ. واليوم، تتوسط النساء العاملات في مجال بناء السلام في النزاعات وينزعن فتيل التوترات وينقذن الأرواح في الأماكن التي يصعب الوصول إليها. ومع ذلك، لا يزال عملهن في الخطوط الأمامية يعاني باستمرار من نقص التمويل.

وحدد الأمين العام خمسة إجراءات تحويلية للعقد المقبل بشأن حقوق المرأة. وأحث الجميع على تنفيذها دون إبطاء. فقد حث الأمين العام على إيلاء اهتمام خاص لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان، اللواتي يواجهن تهديدات وأعمالا انتقامية وعنفا متزايدا. وهؤلاء النساء الشجاعات في طليعة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتعمل الأمم المتحدة، من جانبها، على حماية القيادات النسائية والناشطات في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وأدانت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان علنا العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان، بما في ذلك القتل خارج نطاق القضاء والاعتقالات التعسفية والاحتجاز والتعذيب. وتعمل البعثة مع سلطات الأمر الواقع للدعوة إلى حماية حقوق الإنسان لجميع الأفغان، بغض النظر عن نوع الجنس أو الدين أو العرق. وقد فتح صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني التابع لنا، الذي دعم بالفعل أكثر من ٦٠٠ منظمة نسائية محلية في حالات الأزمات، نافذة خاصة لدعم الناشطات المعرضات للخطر. وفي جميع أنحاء العالم، نضغط من أجل تمثيل المرأة ومشاركتها بشكلٍ مجدٍ في جهود صنع السلام، وقد حققنا بعض النجاح في ذلك.

وتنص استراتيجية بعثة الأمم المتحدة في السودان المتعلقة بإطلاق عملية مراعية للمنظور الجنساني على هدف الوصول بنسبة

النساء في الوفود المشاركة في محادثات السلام إلى ٤٠ في المائة. وفي هذا العام، يسرت البعثة تشكيل مجموعة معنية بحقوق المرأة ستشارك في المرحلة التالية من المحادثات السياسية. وتعزز البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام التابعة لنا مشاركة المرأة في الانتخابات في البلدان المتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك عن طريق حماية المرشحات من العنف. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أبلغتنا مرشحة للبرلمان بأنها تتعرض للتهديد. ووصل حفظة السلام بسرعة وغادرت العناصر المسلحة المكان. واليوم، فإن هذه المرشحة السابقة عضو في البرلمان. وفي مالي، أسهمت سنوات من الدعوة المنسقة من جانب المنظمات النسائية والأمم المتحدة ومجلس الأمن في زيادة حصة المرأة في اللجنة التنفيذية لرصد الاتفاق السياسي زيادة كبيرة من نسبة ثلاثة إلى ٣٨ في المائة. وفي ذلك الصدد، نود أن نشيد بالاتحاد الأفريقي على جهوده من أجل المرأة والسلام والأمن. ويجب أن نبني على تلك الأمثلة، ونعول على أعضاء المجلس أن يفعلوا الشيء نفسه، مستخدمين نفوذهم لدفع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى الأمام.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليست مجرد إجابة على الأخطاء التاريخية والتهميش بل هي فرصة للعمل بصورة مختلفة. وعندما نسمح بالإدماج والمشاركة فإننا نتخذ بذلك خطوة كبيرة إلى الأمام في منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

لكننا ما زلنا نمضي في الاتجاه الخطأ بالرغم من تعاقب عقود من الأدلة على أن المساواة بين الجنسين تمهد الطريق إلى السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات. ويتعين علينا تحقيق التكافؤ الكامل بين الجنسين بما في ذلك بتخصيص حصص خاصة للتعجيل بإدماج المرأة في مراقبة الانتخابات وإصلاح قطاع الأمن وعمليات نزع السلاح والتسريح ونظم العدالة.

في هذا الوقت الذي يتسم بالخطر والنزاعات والأزمات يجب علينا اتباع استراتيجيات مجربة لتحقيق السلام والاستقرار، بحيث تعتبر حماية حقوق المرأة وتعزيزها من صميم هذه الاستراتيجية. فلنجدد اليوم التزامنا بجعل مشاركة المرأة محورا لكل ما نقوم به في جميع المجالات.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر نائبة الأمين العام على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بحوث.

السيدة بحوث (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر غابون على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

إنه لشرف لي أن أحظى بالحضور هنا في هذه الجلسة. إن هذا عاما هاما جدا بالنسبة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، حيث تتآكل المكاسب التي حققتها الأجيال في مجال حقوق المرأة في ظل تزايد التهديدات الأمنية. فالنزاع العنيف والنزوح وعواقب الجائحة العالمية وتزايد الطوارئ المناخية تعد جميعا عوامل تجعل النساء والفتيات أكثر الفئات الاجتماعية تأثرا.

لقد أوضحت نائبة الأمين العام الصلات بين التحديات التي نواجهها بالفعل. ويؤدي التراجع عن حقوق النساء والفتيات إلى تفاقم تلك التحديات بينما يمنعنا من التوصل إلى أكثر الحلول فعالية. إن تقرير الأمين العام (S/2022/740) يبين كيفية التراجع عن خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ويفصل ثغرات التنفيذ الحاسمة والمحددة التي تتطلب اهتمامنا الجماعي والعاجل. وأحث كل المعنيين بالسعي إلى تحقيق السلام والأمن على الاضطلاع على التقرير كاملا.

سأركز على ثلاثة مجالات شاملة لعدة قطاعات مع إلقاء الضوء على التقرير بالتزامن مع تقديم ثلاثة طلبات للجميع. ولأجل الوضوح بداية، فإن تلك المطالب تتمثل في حماية ودعم المدافعات عن حقوق الإنسان بوصفهن قوة فعالة من أجل السلام، وكفالة تمثيل المرأة على الطاولة عند صنع السلام، فضلا عن كفالة تجسيد عباراتنا عن أولويات المرأة والسلام والأمن في ما نموله. وما نزال بعيدين كل البعد عما ينبغي أن نحققه في جميع هذه المطالب الثلاثة.

سأبدأ بموضوع المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي تجسد شجاعتهن والتزامهن المثل العليا لمجلس الأمن. ففي جميع أنحاء العالم – من إيران إلى إقليم التيجراي وصولا إلى أوكرانيا وأفغانستان وغيرها – تخاطر المدافعات عن حقوق الإنسان بحياتهن كل يوم لأجل

السلام وحقوق الإنسان، فضلا عن صالح مجتمعاتهن وكوكبنا. ويجب أن يعرب الجميع عن تقديرهم لهن، بيد أنهن ما زلن يتعرضن للهجوم على نحو متزايد. ومن المؤسف أن هناك أمثلة عديدة على ذلك.

فهناك دانييلا سوتو المدافعة عن حقوق الإنسان وتنحدر من السكان الأصليين في كولومبيا، والتي ظلت تدافع عن حقوق الإنسان منذ سن المراهقة، وقد تعرضت في مايو/أيار ٢٠٢١ لإطلاق النار على بطنها مرتين من قبل مدنيين مسلحين، غير أنها نجت من الهجوم وتحدثت هنا في مجلس الأمن بعد خمسة أشهر (انظر S/PV.8879) ولفتت الانتباه إلى استمرار قتل القيادات النسائية للشعوب الأصلية في كولومبيا.

كما قتُلت ست النفور أحمد بكر وهي ممرضة وناشطة تبلغ من العمر ٢٤ عاما في السودان على أيدي قوات الأمن في نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي عندما تشارك في مظاهرة سلمية في مدينة بحري.

وسوف نستمع قريبا إلى السيدة زهرة نادر التي ستتشاطر معنا المخاطر الهائلة التي تتكبدها المدافعات عن حقوق الإنسان في أفغانستان ومعاناتهن في ظل استمرار مظاهراتهن من أجل حقوقهن الإنسانية في مواجهة سياسات طالبان المتمثلة في القمع المنظم للنساء والفتيات، وما يتعرضن له من أجل ذلك من مضايقة واحتجاز وتعذيب.

إن جميع هذه الحوادث مروعة في حد ذاتها، ولكنها تجسد صورة أشمل وأوسع، حيث أبلغت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مؤخرا بأن ٦٠ في المائة من حوالي ٣٥٠ حالة ترهيب أو انتقام أعقبت التعاون مع الأمم المتحدة في العام الماضي تتعلق بنساء. كما تبيّن الدراسات الاستقصائية التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن ما يقرب من ثلث النساء الممثلات للمجتمع المدني اللاتي قدمن إحاطات إلى المجلس تعرضن أيضا لأفعال انتقامية. إن مجرد إحاطة المجلس علما بمثل هذه الأفعال يؤدي إلى هذه الأعمال الانتقامية ينبغي أن يكون صادما لنا ويرغمنا على اتخاذ الإجراء اللازم إزاءه.

لقد عززت الأمم المتحدة إداناتها العلنية لتلك الأعمال الانتقامية ونفذت زيارات للمدافعات عن حقوق الإنسان المعرضات للخطر، فضلا عن تيسير إنشاء شبكات للمدافعات عن حقوق الإنسان ودعم وضع سياسات وقوانين تعزز حمايتهن.

فعلى سبيل المثال تعاونت الأمم المتحدة في ليبيا مع شركات وسائل التواصل الاجتماعي لمكافحة التضليل وخطاب الكراهية الذي يستهدف الناشطات في مجال حقوق المرأة. وفي كولومبيا استفادت أكثر من ٥٠٠ ٥ من القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان من استراتيجيات الحماية التي وضعت في إطار برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

إن تلك التدخلات تنقذ الأرواح وتساعد على إفساح المجال لترجمة شجاعة المدافعات عن حقوق الإنسان إلى عامل تغيير. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب علينا القيام به. ويبين تقرير الأمين العام طريق المضي قدما. أولا، يجب أن نعزز على وجه الاستعجال أنشطة الإبلاغ والتنسيق من جانب الأمم المتحدة، فضلا عن الاستمرار في بناء شراكاتنا مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

ثانيا، يجب علينا تقديم الدعم المادي والسياسي للمدافعات عن حقوق الإنسان ومنظماتهن.

ثالثا وأخيرا، يجب علينا استعراض واستكمال التشريعات والتدابير الإدارية المتعلقة باللجوء أو إعادة التوطين المؤقت أو وضع الحماية المؤقتة اللازم بسبب الاضطهاد القائم على نوع الجنس.

ويمكننا جعل دعمنا السياسي واضحا وحقيقيا عن طريق تلك التدابير وغيرها. ولنكن واضحين: فإن تهميش المرأة لا يجعلها آمنة، بل على العكس من ذلك تماما، لأن حرمان المرأة من الحيز اللازم لعملها أو من الوصول إلى الموارد أو التمويل بسبب مخاوف تتعلق بأمنها يشجع المسؤولين عن تلك الممارسات ويؤكد صحة أساليبهم من وجهة نظرهم. ويجب أن تكون المدافعات عن حقوق الإنسان على رأس عملنا إذ نمضي قدما.

ندرك أن السعي إلى تحقيق السلام الشامل والمستدام يتطلب المشاركة الكاملة للمرأة. لقد أثيرت تلك النقطة هنا عدة مرات، بل ترد

في قرارات المجلس نفسه كما تؤيدها أدلة كثيرة. وبما أن الأمر كذلك، لماذا كان مستوى تمثيل المرأة في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة في عام ٢٠٢١ بنسبة ١٩ في المائة فقط – أي أقل مما كان عليه في عام ٢٠٢٠؟ لماذا ما يزال مستوى تمثيل المرأة أقل من ذلك في العمليات التي لا تقودها الأمم المتحدة؟ ولماذا شهدنا في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١ انخفاضا في مستوى مشاركة المرأة في هياكل القيادة والإدارة في سياقات اللاجئين والمشردين داخليا؟

في البلدان المتأثرة بالنزاعات لم تتجاوز نسبة النساء الممثلات في فرق العمل المعنية بالتصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ١٦ في المائة فقط – على الرغم من الدور القيادي للمرأة في الخطوط الأمامية للتصدي لكوفيد-١٩ في المنازل وفي مجتمعاتها وفي المهن الصحية ذات الصلة. اليوم يقل مستوى تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية للبلدان المتأثرة بالنزاعات بنسبة ٥ في المائة عن المتوسط العالمي، بينما يقل بنسبة ١٢ في المائة على مستوى تشكيل الحكومات المحلية. إننا نعلم جيدا ما يجب القيام به في هذا الصدد، إذ تظل الحصص والتدابير الخاصة المؤقتة أفضل أداة لدينا لمعالجة تلك الاختلالات الضارة وتعزيز المساواة في صنع القرار.

لقد شهدنا في العام الماضي أن مجلس الأمن يستخدم صيغة أقوى للمطالبة بمشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وفعالة في عمليات السلام كما هو الحال في قبرص أو اليمن. إن تلك مطالب نرحب بها وأشكر المجلس عليها.

بيد أنني أحث جميع الذين يدعمون عمليات السلام على الإلحاح على المشاركة المباشرة والرسمية للمرأة فضلا عن تعزيز قدرة المرأة على الصمود والقيادة بوصفهما مسارا لتحقيق السلام. وأكرر دعوة الأمين العام إلى تعيين مبعوثين خاصين مكلفين بولاية الإلحاح على المشاركة المباشرة والرسمية للمرأة واتخاذ خطوات محددة لتيسيرها. إن بوسعنا، بل ينبغي لنا أن نفعل ذلك.

أود أن أنتقل الآن إلى مسألة التمويل بوصفه أحد الروافع الأساسية التي تترجم من خلالها كلماتنا إلى حقيقة ملموسة. إن الاستثمار في القيادة النسائية ومنظمات المجتمع المدني النسائية ودعم المدافعات عن حقوق الإنسان في سياقات النزاع أصبح أكثر إلحاحا وحاجة إليه وفعالية من أي وقت مضى. ومن المشجع أن ١٠٣ بلدان اعتمدت الآن خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن مقارنة ب ٣٧ بلدا قبل عقد من الزمن. ومما يثلج الصدر أن عددا متزايدا من البلدان يختار تبني سياسة خارجية نسوية، وأحث أي بلد يتراجع عن مثل هذه القرارات على إعادة النظر. وأرحب أيضا بالموقعين ال ١٨٤ على ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني.

بيد أن تلك الالتزامات لا يمكن أن تفي بوعدها إلا عندما يتم دعمها بتمويل يتناسب مع التحدي. ففي عام ٢٠٢١، كان هناك نقص بنسبة ٧٢ في المائة في التمويل الذي يهدف إلى منع العنف الجنساني والتصدي له في حالات الطوارئ الإنسانية. ولا تزال حصة المعونة الثنائية المقدمة إلى السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات المكرسة للمساواة بين الجنسين تبلغ ٥ في المائة. وانخفض تمويل المنظمات النسائية في البلدان المتأثرة بالنزاعات، حيث تشتد الحاجة إليه، من ١٨١ مليون دولار في عام ٢٠١٩ إلى ١٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٠. وفي أفغانستان، لم تتلق ٧٧ في المائة من منظمات المجتمع المدني النسائية أي تمويل على الإطلاق في عام ٢٠٢٢ ولم تعد تدير برامج. وفي ميانمار، اضطر ما يقرب من نصف المنظمات النسائية إلى الإغلاق في أعقاب الانقلاب. وأدعو المجتمع الدولي إلى عكس ذلك الاتجاه. وينبغي لكل من هم في وضع يسمح لهم بأن يزيدوا بشكل كبير من تمويلهم للمساواة بين الجنسين في سياقات النزاع أن يفعلوا ذلك. عدم القيام بذلك يعني عدم الوفاء بما تعهدنا من التزامات ودعم. وأحث الدول الأعضاء على الوفاء بأقوالها واختيار تمويل المدافعين عن حقوق المرأة وعمل الأمم المتحدة وشركائنا.

نحن لسنا سذجا. نحن ندرك أن الضغوط الاقتصادية في جميع أنحاء العالم هي جزء من مسببات تلك التخفيضات. ولكن هذه أيضا مسألة تتعلق بتحديد الأولويات. إنه اقتصاد زائف يعمل على زيادة الإنفاق العسكري، الذي وصل الآن إلى أعلى مستوى له على الإطلاق،

في حين يهمل الاستثمارات التي تجعله أقل ضرورة. تتطلب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التزامنا الفردي وعملنا الجماعي على حد سواء. تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدورها على الرغم من التحديات وستواصل القيام بذلك. ونحن نضاعف جهودنا لدعم إدماج أكثر فعالية للقيادة النسائية وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين عبر مجالات العمل الإنساني. نحن نفعل ذلك من خلال تنسيق الأمم المتحدة، ودعم العمل الحكومي الدولي المجدي، ودعم الدول الأعضاء للتعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في السياقات الإنسانية.

في الأسبوع الماضي فقط، انضمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وهي أعلى منبر لتنسيق الشؤون الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة. وأشكر جميع الدول الأعضاء التي أيدت ذلك. فهو لا يعكس اعتراف كياناتنا الشقيقة بدور ومساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا المجال فحسب، بل ومدى أهمية المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني الفعال. وأؤكد للجمعية أنني سأدافع بلا كلل عن قيادة المرأة والمساواة بين الجنسين، جنبا إلى جنب مع فريقي بأكمله، عبر نطاق الاستجابة الإنسانية. نحن في هيئة الأمم المتحدة للمرأة ملتزمون أيضا بكفالة أن يسهم كل ما نقوم به في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويشمل ذلك منتدى جيل المساواة، الذي يوفر حيزا فريدا للشركاء من القطاعين العام والخاص للعمل معا لتحقيق تغيير تحويلي من أجل المساواة بين الجنسين.

فلنجعل من تقرير الأمين العام معلما بارزا. لا يمكن أن تكون الاحتياجات أكبر، ولا القضية أكثر إلحاحا. يجب أن نأخذ توصياته على محمل الجد. وأطلب من الأعضاء متابعة التدابير الرامية إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتمكينهم، لأنهم موجودون هناك، وعلى خط المواجهة، ولا تستحق شجاعتهم وقيادتهم أقل من دعمنا الكامل. وأدعو الدول الأعضاء إلى المطالبة بتمثيل المرأة تمثيلا مناسبا في عمليات السلام. لا توجد أعذار حقيقية لأي شيء أقل من ذلك. التراجع ببساطة قصور في الإرادة. وأحث الجميع على اتخاذ قرار ذكي بشأن التمويل وتحديد أولويات الموارد للمرأة والسلام والأمن. إن التزاماتنا المعلنة بعيدة تماما عن واقع توجيه الأموال الآن، وهذا يحتاج إلى تغيير.

لدينا خيارات لنتخذها. الخيارات الصحيحة واضحة ومقنعة وتضع المرأة في صميم جدول أعمالنا. ويحدوني الأمل في أن نناقش نجاحنا وما أحرزنا من تقدم في القيام بذلك عندما نجتمع في المرة القادمة. البديل لن يخذل النساء فحسب، بل سيخذلنا جميعا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة بحوث على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديوب.

السيدة ديوب (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئ جمهورية غابون تهنئة حارة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأشيد بكم، سيدي الرئيس، وبغابون على وجه الخصوص، لاعتمادكم واحدة من أكثر خطط العمل الوطنية الأفريقية شمولا وتقدما من بين خطط العمل الوطنية الأفريقية ال ٣٥ الحالية في أفريقيا. وأشكر جميع أعضاء المجلس على تنظيم هذه المناقشة التي تركز على المرأة والسلام والأمن، احتفالا بالذكرى السنوية الثانية والعشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما أعرب عن امتناني لنائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، على قيادتها في تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام والأمن والتنمية، التي لا يتم التعبير عنها من خلال حضورها في هذه الجلسة فحسب، بل وأيضا من خلال التزامها على أرض الواقع، سواء في القارة الأفريقية أو في جميع أنحاء العالم. وأشكرها على ذلك الالتزام. وأشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وفريقها بأكمله، وجميع وكالات الأمم المتحدة، على الدعم التقني والمالي المقدم إلى دولنا الأفريقية الأعضاء، مما ييسر وضع وتنفيذ خطط عملنا الوطنية.

إن مكتب المبعوثة الخاصة المعنية بالمرأة والسلام والأمن التابع لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الذي أمثله اليوم، قد أضفى عليه الطابع المؤسسي رسميا في إطار الاتحاد الأفريقي، وهو الأول من نوعه في العالم. وهو بمثابة نموذج لوضع القيادة النسائية في موقع

استراتيجي في إدارة السلام والأمن، ويعمل بلا كلل لتعزيز صوت المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في عمليات التعمير بعد انتهاء النزاع، وكفالة حمايتها في النزاعات العنيفة.

(تكلمت بالإنكليزية)

وأود أن أتشاطر بعض الحقائق الرئيسية من تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سعادة السيد موسى فقي محمد. وقد أعد التقرير ببيانات جمعت باستخدام إطار النتائج القارية، وهو أداة للمساءلة اعتمدها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا.

بعد مرور اثنين وعشرين عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا تزال المرأة تواجه تحديات تتعلق بالتمييز والتمثيل الناقص والحماية. وأدت الأزمة الثلاثية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتغير المناخ والنزاع إلى تفاقم التحديات في النسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تتطور فيه النساء والفتيات، مما يجعل من الملح أن نستثمر في تعزيز قدرة المرأة على الصمود والقيادة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشارككم بعض الأمثلة.

المثال الأول هو الأزمة في حوض بحيرة تشاد. وقد زرت ذلك الموقع الجغرافي مع أختي أمينة محمد. لقد أضر بالنساء استمرارُ وجود بوكو حرام وتقلص البحيرة، فضلاً عن سيرهن لمسافات طويلة لجمع الحطب، وذلك من خلال اختطافهن وتجنيدهن القسري في قوات التمرد واستنزاف سبل العيش، حيث عانى العديد منهن من العنف الجنسي وهربن إلى مخيمات اللاجئين والمشردين. ويمكن سماع مناشدتهن بصوت عالٍ للحصول على السلع الأساسية، مثل مواقد الطهي الموفرة للطاقة وغيرها من الأدوات الضرورية لتمكينهن، ويجب تلبية تلك المناشدة.

وفي منطقة الساحل، فإن رغبة العديد من الفتيات المختطفات، اللاتي تعرضن للعنف واللواتي يرغبن بعد إنقاذهن في استئناف الدراسة، تُظهر تصميمهن على مواصلة العيش والازدهار. لذلك يجب أن نكرّس المؤسسات والمرافق المناسبة لاستيعاب أوضاعهن الفريدة.

ولا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاع في مناطق البحيرات الكبرى وفي أجزاء أخرى من القارة، الذي يؤججه كوفيد-١٩ ويتسبب في جائحة موازية، مصدر قلق خطير للحماية ويعمق الأزمات السياسية والإنسانية التي نواجهها. لذلك يتعين علينا أن نوجد حيزا آمنا للنساء والفتيات في حالات النزاع.

وفي حين أن مشاركة النساء في عمليات السلام تعمل على ضمان نجاح تلك العمليات واستدامتها، فإنهن لا يزلن مستبعدات من هذه العمليات. وفي ذلك الصدد، نرحب بتعيين السيدة فومزيلي ملامبو – نغكوكا مؤخراً عضواً في فريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي وعضواً في فريق الوسطاء في مفاوضات السلام الإثيوبية، وندعو إلى مشاركة المزيد من النساء في هذه الحوارات.

ولا تزال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية أساسية للاتحاد الأفريقي، مع صياغة سياسات ومناهج وحلول حاسمة. وأحد هذه النماذج هو نموذجنا لبعثات التضامن المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تحت قيادة نائبة الأمين العام. وتتواصل هذه البعثات مع النساء في حالات الأزمات وقد نشرت في بلدان مثل مالي والصومال وجنوب السودان والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر. وقد تم ذلك من خلال منصة شبكة القيادات النسائية الأفريقية التي تواصل تمكين المرأة في عمليات صنع القرار والتعبير عن صوت النساء والفتيات من خلال فروعها الوطنية الحالية البالغ عددها ٣٠ فرعاً في أفريقيا. ففي مالي، على سبيل المثال، وفي أعقاب الحظر الذي فرضته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يسرت الشبكة عقد اجتماع بين وفد من النساء الماليات وقادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ودعت إلى رفع الجزاءات التي كان لها أثر ضار على سكان مالي، وعلى النساء والفتيات على وجه الخصوص. وهناك منبر آخر هو شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة في أفريقيا، التي واصلت تدريب النساء ونشرهن في عمليات الوساطة والعمليات الانتخابية، وهو نموذج آخر شهدنا تكراره في قارات أخرى.

وفي إطار الجهود التي يبذلها مكتبي لمنع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه، قدمنا قبل بضعة أسابيع، بالاشتراك مع الممثلة الخاصة براميلا باتن، إحاطة إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا، عن الحالة المقلقة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع وأوصينا باعتماد تدابير وقائية في ذلك الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر مكتبي تكليفاً بإجراء بحث عن العنف الجنسي في منطقة الساحل والذي أوصى بتكرار نموذج إيسانغي في رواندا – وهو نموذج شامل لمكان آمن للمرأة. وبناء على دراسة، وضعت مجموعة من النساء خطة عمل لمنطقة الساحل. وندعو إلى تقديم المزيد من الدعم في تنفيذ هذه الخطة لنساء منطقة الساحل.

ويمكن لمجلس الأمن والأمم المتحدة، بالشراكة مع الكيانات الإقليمية في الأمم المتحدة والمجتمع المدني، أن يدعمابشكل أفضل القدرة على الصمود والقيادة بطرق عديدة. وفي رأيي أن إحدى الطرق الرئيسية للقيام بذلك هي اعتماد نهج للأمن البشري. وفي هذا المنعطف، أود أن أذكر بعض العناصر الحاسمة في ذلك الصدد:

أولاً، يجب أن نكفل حصول المنظمات النسائية على تمويل مرن ويمكن التنبؤ به. ومن شأن ذلك أن يسمح لها بالاضطلاع بفعالية بجهود بناء السلام في ظل الظروف الصعبة الراهنة.

ثانياً، إن تأثير تغير المناخ وكوفيد-١٩ والنزاعات والحروب يتطلب منا الجمع بين جهود بناء السلام وتمكين المرأة اقتصادياً بوصفهما استراتيجيتين متعاضدتين.

ثالثاً، يلزم اتخاذ تدابير مدروسة لزيادة مشاركة المرأة وإشراكها في مفاوضات السلام، بما في ذلك دورها كوسيطة ومفاوضة رئيسية، وضمان إدراج أحكام واضحة في اتفاقات السلام والصكوك القانونية ذات الصلة في هذا الصدد.

وأخيراً، نحن بحاجة إلى حماية المقاتلات السابقات المسرّحات من الوصم الاجتماعي والعمل على ضمان بيئة مواتية لإعادة الإدماج الاجتماعي بسلاسة.

وبينما نتحرر من أغلال جائحة كوفيد-١٩ ونواجه عواقب الحرب في أوكرانيا التي أثرت على أفريقيا فيما يتعلق بالمجالات الثلاثة – الغذاء والوقود والتمويل – وبينما نكافح أزمة المناخ، يجب أن نكون حازمين وأن نستثمر أكثر في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا العقد الثاني من تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يشكل فقدان المرأة حقوقها الإنسانية في جميع أنحاء العالم مصدر قلق بالغ لنا جميعاً. ويجب أن نتضامن مع الناجيات من العنف والمدافعات عن حقوق الإنسان ويجب أن نعزز مساعيهن من خلال عدسة الذكورة الإيجابية.

وفي الختام، يجب على الدول الأعضاء أن تنفذ السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل القائمة من أجل التأثير على الأمن القومي والسياسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتأثير عليها. وفي هذا الصدد، يجب على الدول الأفريقية الأعضاء أن تخصص التمويل الكافي وأن تنشئ آليات للتنسيق والمساءلة، بما في ذلك عن طريق الإبلاغ عن الأطر القائمة. وفي هذا الوقت، أود أن أشكر الدول الأعضاء التي كانت داعمة لعملي في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مكتبي وفي أديس أبابا وفي الاتحاد الأفريقي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التنفيذ المتسق للاستراتيجيات الإنسانية واستراتيجيات السلام، على النحو المنصوص عليه في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سيعالج بعض الأسباب الجذرية للنزاع، وسيعزز في نهاية المطاف الخطتين المتعلقتين بالمرأة والسلام والأمن وبالأمن البشري.

وأخيراً، بالنيابة عن جميع نساء أفريقيا اللاتي أمثلهن، أود أن أدعو المجلس إلى تعزيز تعاونه مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بغية مواءمة الأولويات والإجراءات على أرض الواقع دعماً للمشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام. وكما قال آخرون، علينا أن نعطي الأولوية لأفريقيا، وينبغي ألا ننسى ذلك، وهي قارة لا تزال تشهد قدراً كبيراً من النزاعات ولا تزال المرأة تعاني منها. لذلك ندعو المجلس إلى استخدام الأطر القائمة لإيلاء الاهتمام لما يحدث في قارتنا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ديوب على إحاطتها. وأعطي الكلمة الآن للسيدة نادر.

السيدة نادر (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمي زهرة نادر. وأنا رئيسة تحرير زان تايمز، وهي موقع إخباري تقوده نساء ويغطي انتهاكات حقوق الإنسان في أفغانستان. وإنه لشرف ومسؤولية على حد سواء أن نناقش الحالة المدمرة للنساء والفتيات الأفغانيات مع مجلس الأمن اليوم. إنني هنا لأنني أستطيع ذلك. ومع ذلك، من المهم أن يواصل المجلس الاستماع مباشرة إلى مختلف النساء الأفغانيات، بمن فيهن النساء اللاتي لا يزلن يعشن في أفغانستان تحت سيطرة طالبان، واللاتي يخاطرن بحياتهن يوميا لقول الحقيقة في وجه السلطة.

قبل أسابيع فقط، أسفر التفجير الانتحاري الذي استهدف مركز كاج التعليمي عن مقتل ما لا يقل عن ٥٥ شخصا، من بينهم ٥١ فتاة وامرأة من الهزارة، وإصابة ١٢٤ آخرين على الأقل. وبصفتي امرأة من الهزارة، فإن ما يجعل هذا الحادث مؤلما بشكل خاص هو أنه كان هجوما على مجتمعي وعلى تعليم الفتيات على حد سواء. لقد كانت فتيات الهزارة هناك لإجراء امتحانات القبول للالتحاق بالجامعة ليصبحن صحفيات أو طبيبات أو مهندسات. لقد كن يحلمن بحياة تبدو اليوم بعيدة المنال أكثر من أي وقت مضى. وذلك الهجوم رمز قوي للاعتداء على حقوق النساء والفتيات والهزارة وجميع الفئات المهمشة الأخرى تحت حكم طالبان، وهو محور بياني اليوم.

يحذر الخبراء المجتمع الدولي من أن بلدي قد انحدر إلى الاستبداد والفصل العنصري الجنساني. فهناك ما يقدر بنحو ٢٠ مليون امرأة وفتاة نشأن في أفغانستان يذهبن إلى المدرسة والعمل، نشأن وهن قادرات على الذهاب إلى حيث يحلو لهن والتعبير عن آرائهن، أصبحن اليوم تحت حكم طالبان محرومات من تلك الحقوق الإنسانية الأساسية بسبب نوع جنسهن. وتقوم طالبان باعتقال وسجن الأقارب الذكور للنساء والفتيات لعدم الامتثال لسياساتها. والزواج القسري وزواج الأطفال يزداد. وشملت إحدى الحالات الصادمة إيلاها ديلاوارزاي، وهي طالبة أفغانية تدرس الطب، تعرضت للاغتصاب والتعذيب والزواج على يد أحد أعضاء طالبان. ولا يزال مكان وجودها الحالي مجهولا. والسبب الوحيد في معرفتنا بقضية إيلاها هو أنها شاركت مقطع فيديو.

والحقيقة هي أننا لا نعرف، وربما لن نعرف أبدا، المدى الكامل للانتهاكات التي تحدث لأن رصد الأمم المتحدة ضعيف في الميدان ولأن وسائط الإعلام الأفغانية، وخاصة الصحفيات، قد سحقت على يد طالبان. لقد غادرت معظم وسائل الإعلام الدولية، وأرهبت طالبان كل من يجرؤ على معارضتها لإسكاتهم.

إن النساء، بطبيعة الحال، هن الهدف الرئيسي لطالبان. وقد شهدنا في العام الماضي حملات قمع عنيفة ضد أي شخص يحتج على سياساتها المعادية للنساء. وقابلنا أشخاصا شاركوا في احتجاجات أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ المناهضة لطالبان في مزار شريف. وقد شاطروا روايات صادمة عن كيفية قيام طالبان بضرب النساء واختطافهن وتعذيبهن وسجنهن بسبب دورهن في الاحتجاجات السلمية. حتى أن بعض الناشطات، مثل فروزان صافي، قتلن. وأخبرتنا امرأة أخرى، أمضت ١١ يوما في حجز تابع لطالبان بسبب الاحتجاج، إنها شاهدت أعضاء طالبان يصفعون الأطفال، ويوجهون فوهات البنادق إلى رؤوسهم من أجل الضغط على أمهاتهم وإجبار النساء على الاعتراف تحت تهديد السلاح.

لماذا تفعل طالبان كل هذا لإسكات النساء؟ هذا لأن المرأة الأفغانية حشدت حتى الآن المعارضة الأكثر اتساقا وسلمية لسياسات طالبان. لقد خرجت النساء إلى الشوارع هذا الأسبوع، مرددات "الخبز، العمل، الحرية" – وهو نداء يلخص مطالبنا الرئيسية. نحن بحاجة إلى الخبز، لكن البقاء على قيد الحياة وحده لا يكفي. إننا نطالب بالاستقلال، والحق في العمل، والمشاركة الكاملة والمتساوية في المجتمع، والتحكم في حياتنا. إننا مصرون على الحرية، التي هي شريان الحياة والحق غير القابل للتفاوض لكل شخص، على النحو الذي قررته الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

إن طالبان ترى المتظاهرات على أنهن العدو لأنهن يفضحن حجم ما ترتكبه من تجاوزات في حق الشعب الأفغاني. لقد أصبحت

المرأة الأفغانية هي العقبة الرئيسية أمام أكثر ما تتوق إليه طالبان، وهو اعتراف المجتمع الدولي.

كما تستهدف طالبان المجتمعات المهمشة، مثل الجماعات العرقية والدينية والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية (مجتمع الميم)، مما يعرض بعض النساء لخطر أكبر. لقد واجه الهزارة التمييز وسوء المعاملة لأكثر من قرن. ويتعرضون اليوم لهجوم منهجي، ويحذر الخبراء من خطر الإبادة الجماعية. ومنذ أن استولت طالبان على السلطة، تحمل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان المسؤولية عن قتل وإصابة ما لا يقل عن ٨٧٩ من الهزارة. وقد احتشد أعضاء طائفة الهزارة في بلدان في جميع أنحاء العالم للمطالبة باتخاذ إجراءات عاجلة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال التقارير المقلقة عن جرائم الحرب تأتي من بانشير وبلخاب ومن أي مكان آخر تواجه فيه طالبان مقاومة مسلحة. إن اعتداء طالبان على حقوق الإنسان، مقترنا بفشلها في توفير الأمن والخدمات الضرورية وتفسيرها المتطرف للإسلام، لم يعرض للخطر حقوق وتمثيل المسلمين الشيعة في أفغانستان فحسب، بل والصوفيين والأحمديين والهندوس والسيخ أيضا. ويتعرض أفراد مجتمع الميم في أفغانستان للهجوم والقتل والاعتداء الجنسي والتهديد من قبل أعضاء طالبان بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسانية، مما يضيف مستوى من الرعب إلى ما كان بالفعل حياة خطرة.

منذ الاستيلاء على السلطة في آب/أغسطس الماضي، اجتمع مجلس الأمن ١١ مرة بشأن أفغانستان، وأصدر بيانين صحفيين (SC/14604 و SC/14902) واعتمد ثلاثة قرارات (٢٥٩٣ (٢٠٢١) و ٢٦١٥ (٢٠٢١) و ٢٦٢٦ (٢٠٢٢)) تؤكد مجددا أهمية حقوق المرأة. بيد أن هذه الجهود فشلت حتى الآن في الضغط على طالبان لتغيير مسارها. بل على العكس، فإن تجديد مجلس الأمن لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في آذار/مارس أعقبه تنفيذ طالبان لبعض أكثر سياساتها تطرفا، مثل تمديد الحظر المفروض على التعليم الثانوي للفتيات وفرض تغطية الوجه بالكامل ووجود محرم مرافق للنساء. ويبدو أن كلا من الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حيرة بشأن ما ينبغي القيام به في المرحلة القادمة. وعندما يتعلق الأمر بالمرأة والسلام والأمن، تصبح هناك فجوة كبيرة بين الأقوال والأفعال في الأمم المتحدة. وطالبان لا تحترم الأقوال.

معروض على مجلس الأمن أدلة دامغة على أن طالبان ترهب النساء والفتيات والفئات المهمشة. ومن أجل جميع أخواتي في أفغانستان، أحث المجلس على اتخاذ الخطوات التالية.

ينبغي لمجلس الأمن أن يدعو طالبان إلى احترام حقوق الإنسان لجميع الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات ومجتمع الميم وجميع الجماعات العرقية والدينية؛ ووضع حد لجميع انتهاكات حقوق المرأة؛ ووقف استهداف وإساءة معاملة المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وعائلاتهم.

وينبغي ألا يعترف المجلس رسميا بطالبان أو يجدد أي استثناءات من حظر السفر الحالي المفروض على قادة طالبان، وينبغي أن ينظر في إضافة أفراد آخرين مسؤولين عن الانتهاكات إلى قائمة جزاءات الأمم المتحدة.

وينبغي أن يطالب المجلس جميع كبار قادة الأمم المتحدة، ولا سيما الأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بالضغط على طالبان في كل فرصة لاحترام حقوق جميع النساء والفتيات والفئات المهمشة الأخرى. وينبغي أن يحمل البعثة المسؤولية عن حقوق المرأة في جميع ما تقوم به من أعمال.

وينبغي أن يكفل المجلس المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمجتمع المدني النسائي الأفغاني في أي عملية لصنع القرار فيما يتعلق بمستقبل أفغانستان، بما في ذلك قراراته الخاصة. وينبغي أن يدعم إنشاء آلية إضافية للأمم المتحدة لتوفير المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وبصفتي صحفية، فإن وظيفتي هي أن أكون شاهدة. وما أستطيع أن أراه بوضوح هو أن طالبان قد ألحقت بالفعل ضررا دائما بنساء

أفغانستان وفتياتها، وكل يوم يعجز فيه مجلس الأمن عن اتخاذ إجراء، يزداد هذا الضرر شدة. إن الناس في أفغانستان، ولا سيما النساء، يشاهدون هذه المناقشة، شأنهم شأن النساء في مناطق النزاع الأخرى في جميع أنحاء العالم. وإذا فشل المجلس في العمل في أفغانستان، فإن المرأة في إثيوبيا وميانمار والسودان واليمن ستعرف أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أيدي مجلس الأمن ليست أكثر من وعد أجوف.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة نادر على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غابون.

إنها لحظة عظيمة بالنسبة لشعوب العالم والبشرية جمعاء أن نعترف، في قاعة مجلس الأمن، بدور المرأة القيادي في تحقيق السلام والأمن في العالم، وندعو إلى مواصلة الاعتراف بذلك. إنه وقت نشجع فيه النساء على رفع رؤوسهن عاليا والوقوف دعما لأمن وكرامة شعوب العالم. ونتذكر مثلًا غابونيًا يقول إنه إذا تخلت النساء عن العالم فسوف ينهار.

وأشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد والمديرة التنفيذية سيما بحوث والمبعوثة الخاصة بينيتا ديوب على حضورهن في القاعة اليوم لإعادة تأكيد التزامهن المستمر بهذه الدعوة من خلال إحاطاتهن الملهمة. وأشكر السيدة نادر على شهادتها المؤثرة.

تنعقد جلسة اليوم بدافع من سياق دولي تخيم عليه أزمات متعددة تتطلب من المجتمع الدولي استجابات متضافرة وداعمة وشاملة للجميع. والواقع أن العديد من مناطق العالم تنهار تحت قبضة الجماعات المسلحة والعصابات الإرهابية. إن العذاب الذي يعاني منه السكان المدنيون في هذه المناطق مروع ومأساوي. والنساء يدفعن ثمنا لاإنساني. فالأسلحة المتداولة والمنقولة دوليا تؤجج النزاعات المسلحة وتسبب اضطرابات اجتماعية وسياسية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة المستخدمة في ارتكاب جرائم قتل الإناث أو الأسلحة المتفجرة المستخدمة في المناطق المأهولة بالسكان والتي يُحتمل أن تكون لها آثار فريدة على النساء، اللائي يكن إما مستهدفات أو متضررات تحديدا جراء استخدامها.

ويجب ألا تدفع النساء الثمن الباهظ بعد الآن في سياق النزاع المسلح. بل يجب أن يشكلن على نحو متزايد جزءا من الاستجابة من خلال المشاركة الكاملة في جميع عمليات صنع السلام وصنع القرار. فمشاركة النساء في جميع مراحل عملية منع نشوب النزاعات وتسويتها هي أحد أضمن السبل لتحقيق سلام أكثر استدامة في العالم.

وفي كل يوم، تثبت صانعات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، في سياقات غير مواتية لهن بوضوح، أنهن ما زلن صامدات وأنهن يقمن بدور حاسم في منع نشوب النزاعات والعمل من أجل تحقيق سلام دائم، على الرغم من أن أصواتهن لا تؤخذ في الحسبان بما فيه الكفاية أو أن إسهاماتهن لا تحظى بالتقدير الكامل في عمليات التفاوض الرسمية. وهذه الملاحظة الدامغة كافية للفت الانتباه إلى حجم العمل المتوقع من المجتمع الدولي – ومجلس الأمن على وجه الخصوص – لتعزيز تولي المرأة القيادة وقدرتها على الصمود، من ناحية، وضمان مشاركتها الكاملة والهادفة في جميع عمليات صنع السلام وصنع القرار، من ناحية أخرى.

ولئن كان من غير الممكن إنكار أن دعوة المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالنساء بوصفهن عناصر فاعلة رئيسية في عمليات السلام قد تردد صداها تدريجيا، فإن بلدي لا يزال يساوره القلق لأن النساء والأطفال ما زالوا يدفعون ثمنا باهظا بعد مرور ما يقرب من ٢٢ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا سيما في المناطق التي مزقتها النزاعات والمتضررة من الجماعات المسلحة. ففي معظم هذه المناطق التي تنتشر فيها الجماعات المسلحة، يركز السرد المعتاد على حماية النساء وضعفهن ولكنه يغفل تماما أو يمر مرور الكرام على ماهية المصدر الرئيسي للخطر بالنسبة للمرأة أو على الهويات والخبرات والقدرات المتنوعة للنساء. وإضافة إلى حماية النساء في الحرب والإصرار على أن لهن حقا متساويا في المشاركة في العمليات والمفاوضات التي تنهي الحروب، يجب أن تركز صروحنا المعيارية

المكرسة للسلام الذي تصنعه النساء على منع الحرب أو التشكيك في شرعية الأنظمة التي تولد الحرب.

ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد التزامنا القوي بإسكات البنادق، ولا سيما من خلال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها وتراكمها المفرط وانتشارها بلا ضوابط في العديد من المناطق، ولا سيما في القارة الأفريقية، مما يترتب عليه جميع أنواع العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك على أمن المدنيين، والتي تؤجج النزاعات المسلحة وتشجع تجدد العنف الجنسي والجنساني وتجنيد الأطفال وتهدد بشكل خطير السلام والاستقرار والتنمية المستدامة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ولتعزيز قدرات النساء على الصمود في مواجهة حلقات انعدام الأمن، نحتاج إلى التركيز على منع نشوب النزاعات وليس المشاركة في الأنظمة التي تولد النزاعات وتؤدي إلى استدامتها. ولا يزال الحد من صادرات الأسلحة وارداتها جزءًا لا يتجزأ من برامج المرأة والسلام والأمن. ولا بد من تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة لمنع نشوب النزاعات المسلحة والعنف المسلح. ويجب طرح مجموعة من وجهات النظر في المناقشات والمفاوضات، بما في ذلك توجيه الانتقاد للتفاوتات الهيكلية السائدة والأطر المعيارية.

ومن الواضح أن المشاركة الموضوعية للنساء يمكن أن تهيئ مجالا لمفاهيم بديلة للأمن ومنع نشوب النزاعات المسلحة والعنف المسلح، من خلال تقديم بديل لاستخدام القوة العسكرية كاستجابة. ولذلك، من الواضح أيضا أن الاعتراف بالأهمية المحورية للنساء في سياق السلام يشكل حافزا ليس لتمكينهن فحسب، بل وأيضا لتنشيط المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فيما يجري تهيئته نحو التسوية السلمية للمنازعات التي قد تنشأ.

ولذلك، لا تزال البوصلة الاجتماعية والسياسية لبلدي تحت قيادة الرئيس علي بونغو أونديمبا موجهة نحو الحد بدرجة كبيرة من أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة النساء في جميع عمليات صنع القرار. ويتجسد ذلك الطموح تمامًا في الوجود الملحوظ للمرأة على رأس ثلاث من أربع أرفع مؤسسات في غابون، وهي مجلس الوزراء ومجلس الشيوخ والمحكمة الدستورية، فضلا عن ترؤس النساء للعديد من الإدارات الحكومية، بما في ذلك وزارة القوات المسلحة. وعلاوة على ذلك، ولضمان التمثيل المستدام للنساء في المجال السياسي، أنشأنا "برنامج التوجيه السياسي للشابات"، الذي يهدف إلى تشجيعهن على المشاركة في العمل السياسي بغية زيادة تمثيلهن في هيئات صنع القرار.

ولا تزال غابون حازمة وثابتة في دعوتها إلى إدماج النساء ومشاركتهن وتعزيز قدرتهن على الصمود، فضلاً عن ضمان مساءلة الجناة عن العنف الجنسي في أوقات النزاع. ويجب أن يكون التزام الدول وحزم المؤسسات القضائية واضحين في التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع. ومن الأساسي تيسير الحصول على تعويضات والذي يشكل عنصرا أساسيا في استعادة كرامة الأشخاص المتضررين، بينما يجري وضع نهج وقائي عالمي يتكيف مع الحالات في الميدان. ومن الضروري أن يدعو مجلس الأمن بالإجماع إلى تمكين ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع من اللجوء إلى العدالة الدولية. ويمثل ذلك ضمانة للأمل والكرامة وإعادة بناء الإنسان ومسألة تتعلق بالحقوق الأساسية.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على استعداد بلدي لإعلاء أصوات النساء اللواتي يثبتن، في جميع أنحاء العالم، أنهن قائدات استثنائيات وعناصر للتغيير ورائدات للتنمية المستدامة وصانعات للسلام. إن أولئك النساء يُظهرن، حتى في ظل الظروف القاسية لعنف المتطرفين والهشاشة والكرب، شجاعة لا مثيل لها وقدرة هائلة على الصمود.

وندعو إلى تكثيف الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل التنفيذ الشامل والجامع والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة، بما في ذلك القراران ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، فضلا عن تعزيز البعد الجنساني في جميع مراحل عمليات السلام وفي جهود الوقاية وحفظ السلام وبناء السلام. ومن الأهمية بمكان أن تكون

فضائل القيادة النسائية القوة الدافعة لعملنا الجماعي من أجل إيجاد عالم يلبي تطلعات شعوبنا إلى الأمن والكرامة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للممثلة الدائمة للولايات المتحدة والعضو في حكومة الرئيس بايدن.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر غابون على استضافة هذه المناقشة البالغة الأهمية. ويجسد العدد الكبير من المتكلمين المدرجين على قائمتنا اليوم الأولوية القصوى التي نوليها جميعا لهذه المسألة.

وأود أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام محمد على دعمها القوي وعلى حضورها معنا اليوم.

وأشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بحوث والمبعوثة الخاصة ديوب والسيدة نادر على إحاطاتهن الممتازة اليوم.

وكما هو مبين في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تقدم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن رؤية تحويلية لعالم يتم فيه حماية وإدماج النساء والفتيات ويضطلعن بدور أساسي في إحلال السلام. ومهمتنا هي أن نحقق تلك الرؤية – ليس بالأقوال فحسب، بل أيضا بالأفعال والإجراءات المتخذة.

والولايات المتحدة، من جانبها، اتخذت خطوة هامة تتمثل في تدوين التزامها بمشاركة المرأة وسلامتها في عمليات السلام والأمن. واليوم، ندعو البلدان الأخرى إلى أن تحذو حذونا. ويجب أن نحاسب جميعًا ويجب أن نتحمل المسؤولية. وينبغي أن نعزز مجموعة السياسات المتنامية لتأكيد المساواة بين الجنسين والمساواة في الأمن وصنع السلام وحفظ السلام.

وتلك الدعوة ملحة لأننا نواجه الآن لحظة محورية بالنسبة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي جميع أنحاء العالم، تتعرض النساء والفتيات للتهديد الناجم عن النزاعات والأنظمة القمعية والمناخ والفقر. وقد ازدادت المخاطر، بما في ذلك التهديد بالاختطاف والتعذيب والقتل والعنف الجنساني. ويتم استهداف القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات بشكل خاص من خلال التهديدات والمضايقات وسوء المعاملة عبر الإنترنت. وغالبا ما يكن موضوعا لحملات تضليل إعلامي تهدف إلى ترهيب وتشويه سمعة وإسكات دعواتهن إلى السلام. ونحن نرى تلك الأنماط نفسها في جميع أنحاء العالم، وخاصة في مناطق النزاع.

وفي إثيوبيا في الأسبوع الماضي، شهدنا عنفا متجددا ومروعا. ووجدت اللجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا أسبابا معقولة للاعتقاد بأن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وقوات الدفاع الإريترية وفانو قد ارتكبت أعمال اغتصاب وعنف جنسي واسعة النطاق ضد نساء وفتيات تيغراي. وأفادت اللجنة أيضا بأن قوات تيغراي ارتكبت أيضا أعمال اغتصاب وعنف جنسي.

وفي أوكرانيا، تحققت الأمم المتحدة من أكثر من ١٠٠ حالة اغتصاب واعتداء جنسي منذ الغزو الروسي الواسع النطاق في فبراير/شباط. وتلك الحالات ليست سوى غيض من فيض. وقالت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع:

”عندما تتعرض للنساء للاحتجاز والاغتصاب طيلة أيام، وعندما تبدأ في اغتصاب الصبيان والفتيان، وعندما ترى سلسلة من عمليات تشويه الأعضاء التناسلية، وعندما تسمع شهادات نساء يقلن إن الجنود يستخدمون الفياغرا، فمن الواضح أن هذه استراتيجية عسكرية“. إنها استراتيجية عسكرية تستخدم الاغتصاب كسلاح حرب.

وفي أفغانستان، يجب أن نعترف بالنساء والفتيات البطلات اللواتي يواجهن السياسات القمعية المدمرة التي تنتهجها طالبان. فقد سمعنا من السيدة نادر عن الهجوم المروع الذي أرتكب ضد مدرسة للهزارة، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٦٠ شخصا. وتلك السياسات تتحدى المعايير المنصوص عليها في قراراتنا.

وبينما نعمل على التصدي لتلك السياسات غير المقبولة ورفع أصوات النساء، أنشأت الولايات المتحدة الآلية الاستشارية الأمريكية الأفغانية، التي تشرك بصورة منهجية طائفة متنوعة من الأصوات

الأفغانية، ولا سيما النساء وقادة المجتمع المدني، لضمان إدماج وجهات نظرهم في مناقشاتنا المتعلقة بالسياسات. وأطلقنا أيضا التحالف من أجل القدرة على الصمود الاقتصادي للمرأة الأفغانية، بناء على مشاورات مع المرأة الأفغانية. وأهدافنا من خلال تلك الجهود وغيرها هي دعم الابتكار والقدرة على الصمود بين النساء الأفغانيات في هذا الوقت المروع والاستجابة لهما.

وأخيرا، تتجه أنظار العالم بأسره إلى إيران في الوقت الحالي. ويحتج الإيرانيون الذين يتحلون بالشجاعة والجسارة من جميع أنحاء المجتمع – نساء ورجالا – على وفاة مهسا أميني. إنهم يحتجون على حقيقة أنها قتلت على أيدي شرطة الأخلاق الإيرانية بسبب جريمة كونها امرأة. وهم يحتجون على الحرمان من الحريات الأساسية التي ينبغي أن تستحقها كل امرأة وفتاة – كل شخص.

سواء في إيران أو أفغانستان أو أوكرانيا أو إثيوبيا أو هايتي أو بورما أو أي مكان آخر، فهذه لحظة تاريخية. إنها لحظة تتطلع فيها النساء والفتيات إلينا – مجلس الأمن – لدعمهن في شجاعتهن وفي الضراء. ولكي نفعل ذلك، يجب أن نحصن الهياكل الأساسية للأمم المتحدة التي أنشأناها على مدى العقد الماضي لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ويجب أن نكفل إدماج لغة المرأة والسلام والأمن بصورة متعمدة واستراتيجية في قرارات مجلس الأمن. ويجب أن نعزز القيادة النسائية، سواء في القرى أو العواصم أو على الساحة الدولية، تماما مثلما نعزز نحن النساء الخمس العضوات في مجلس الأمن والعديد من النساء الأخريات في القاعة اليوم القيادة النسائية.

ونحن بحاجة إلى جعل هذه اللحظة حاسمة للتكاتف معا كمجتمع عالمي، ليس فقط لارتداء اللون الوردي اليوم كعلامة على دعمنا، ولكن أيضا لرفع أصواتنا للمطالبة بالتغيير الذي نعلم أن نساء العالم بحاجة إليه. ونحن نعلم أنه يمكننا أن نفعل ذلك. ويجب أن نفعل ذلك. فيجب أن نفعل ذلك من أجل الفتيات والنساء ومن أجل السلام والأمن اللذين سيجلبانهما إلى العالم، ولكن أيضا من أجل السلام والأمن اللذين يحتجن إليهما من العالم.

السيدة فينو (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أثني على رئاسة غابون لتنظيمها جلسة اليوم الهامة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

ففي حين أن هناك مشاركة متزايدة والتزاما متزايدا بتعزيز الإطار المعياري للمرأة والسلام والأمن، فإن الحالة في الميدان لا تزال غير مرضية إلى حد كبير. وعلى الرغم من الحقيقة المعروفة جيدا بأن المرأة تؤدي دورا حاسما في تحقيق السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات، فإن الحقيقة هي أننا نشهد مكاسب هامة في مجال حقوق المرأة يجري محوها والتراجع عنها بسبب النزاعات العنيفة، والانقلابات العسكرية، وحالات الاستيلاء على السلطة بوسائل عنيفة، والتشريد والجوع.

وتتعرض النساء العاملات في مجال بناء السلام، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والمدافعات عن المساواة بين الجنسين، والصحفيات، وغيرهن من ممثلات المجتمع المدني للهجوم بسبب نشاطهن وجهودهن لبناء مجتمعات أفضل وحماية حقوقهن. فمن أفغانستان إلى اليمن وإيران وسوريا، ومن ميانمار إلى مالي وإثيوبيا – على سبيل المثال لا الحصر – تواجه الناشطات تهديدات ومخاطر متزايدة، بما في ذلك الترهيب والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري وحتى القتل المستهدف.

وفي أوكرانيا، كان للعدوان غير المبرر ومن دون سابق استفزاز وغير القانوني من جانب روسيا آثار مدمرة على حقوق المرأة ورفاهها. وتواجه الناشطات الأوكرانيات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان مخاطر متزايدة على سلامتهن وأمنهن، بما في ذلك زيادة مخاطر الاختطاف والاضطهاد.

وفي أفغانستان، سنت طالبان أكثر من ٣٠ سياسةهدفها الوحيد هو استبعاد النساء والفتيات من الحياة العامة، بما في ذلك عن طريق الحرمان من التعليم والوصول إلى العدالة. لقد أصبحت النساء اللواتي يمثلن المجتمع المدني والمتظاهرات والمدافعات عن حقوق الإنسان هدفا واضحا لطالبان، التي تشعر بالرعب من النساء عندما يحتجن سلميا ويتحدثن علنا ضد انتهاكات طالبان. في الشهر الماضي، فقدت فتاة تبلغ من العمر ٢٢ عاما حياتها على أيدي شرطة الأخلاق

الإيرانية. وأثار ذلك موجة من الاحتجاجات التي تقودها النساء في جميع أنحاء البلاد إلى هتافات "المرأة والحياة والحرية"، وهي مستمرة منذ أربعة أسابيع وحتى الآن. وبسبب القمع الوحشي للاحتجاجات، فقد كثيرون حياتهم وكثير غيرهم في عداد المفقودين، بمن فيهم النساء والفتيات والأطفال الصغار.

ترحب ألبانيا بتقرير الأمين العام وتؤيد توصياته بشأن المرأة والسلام والأمن (S/2022/740) وكذلك تؤيد الرسالة المفتوحة للفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن، التي وقعتها ٤٨١ منظمة من منظمات المجتمع المدني. ويجب أن نقوم بعمل ملموس لتهيئة بيئة أكثر أمنا وودية للمدافعات عن حقوق الإنسان، وممثلات المجتمع المدني، وبانيات السلام، والصحفيين، بيئة خالية من الأعمال الانتقامية. ولا يمكننا أن نهدف إلى تحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عمليات السلام والأمن بدون ضمان حمايتها وسلامتها البدنية. وقد حان الوقت لتجاوز الخطابة والقيام بأعمال جريئة للتصدي للعنف الذي يستهدف المرأة في عمليات السلام والأمن وحماية مشاركتها الهادفة. وترى ألبانيا أنه لا ينبغي للمرأة أن تكون في الحجرة فحسب، بل يجب أن تكون أيضا على الطاولة حيث تدور المناقشات وتُتخذ القرارات. وأود أن أركِّز على أربع نقاط نرى أنها ضرورية لتعزيز قدرة المرأة على الصمود وتحسين حماية المدافعات عن حقوق الإنسان وبانيات السلام في حالات الصراع وبعد انتهاء الصراع.

أولا، إن توفير الدعم والموارد المناسبين لكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يمكنُّها من تقديم المساعدة المناسبة للمدافعات عن حقوق الإنسان وبانيات السلام وممثلات المجتمع المدني المعرضين لخطر الأذى، بمن فيهم أولئك الذين قدموا إحاطات إلى مجلس الأمن أو شاركوا بطريقة أخرى مع منظومة الأمم المتحدة.

ثانيا، يجب أن نعزز تمويل المنظمات والحركات التي تقودها المرأة والمعنية بحقوق المرأة في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. وكلما كانت الحركة النسائية أقوى، كلما كان صوت المدافعات عن حقوق الإنسان وبانيات السلام أقوى.

ثالثا، يجب أن نعزز المساءلة فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ولا بد لنا من الالتزام بنهج عدم التسامح مطلقا مع الأعمال الانتقامية ضد الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان.

رابعا، يجب أن نعزز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني لتحديد أفضل السبل لتحسين حماية وقدرة الناشطات في المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان على الصمود.

كذلك لمجلس الأمن دور رئيسي يؤديه في هذا المضمار. ويجب أن يقف إلى جانب جميع المدافعات عن حقوق الإنسان وبانيات السلام والناشطات في المجتمع المدني وأن يظهر تضامنه معهن من خلال دعم مشاركة المرأة مشاركة مجدية في عمليات السلام ومساءلة منظومة الأمم المتحدة بأكملها والدول المضيفة لعمليات حفظ السلام عن ضمان مشاركة المرأة المباشرة في عمليات السلام. وينبغي للمجلس أن يتابع التوصيات والمسائل ذات الأولوية التي يثيرها مقدمو إحاطات المجتمع المدني.

تمثل المساواة بين الجنسين أولوية عليا للحكومة الألبانية. وتحتل ألبانيا حاليا المرتبة الأولى بين أكبر خمس حكومات تقيم توازنا بين الجنسين في العالم، حيث تشكل النساء ٧٠ في المائة من وزرائها. وتشغل المرأة بعض المناصب العامة العليا في ألبانيا، بما في ذلك في المؤسسات والوكالات والإدارات المستقلة في المجالات الرئيسية للدولة. وتعترف الحكومة الألبانية بالمساواة بين الجنسين باعتبارها أحد مبادئ عمليتي التخطيط والميزنة لديها، وهو ما ينعكس في زيادة مخصصات الميزانية لنتائج المساواة بين الجنسين على مر السنين. وفي عام ٢٠٢١، شكلت عناصر الميزنة المراعية للمنظور الجنساني ٩ في المائة من إجمالي ميزانيتنا السنوية المخطط لها، مقارنة بنسبة ١ في المائة فقط في عام ٢٠١٥. وفي أيار/مايو من هذا العام، بدأت الحكومة الألبانية الأعمال التحضيرية لخطة عملنا الوطنية الثانية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونتيجة لهذه السياسات، صنف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن الفجوة بين الجنسين لعام ٢٠٢٢ ألبانيا في المرتبة الثامنة عشرة من بين ١٤٦ بلدا. وستواصل ألبانيا إبقاء

المرأة والسلام والأمن في صدارة جدول أعمال مجلس الأمن، وستعطي الأولوية لمشاركة النساء اللائي يقدمن إحاطات باسم المجتمع المدني في المجلس.

أود أن أختتم بياني بأن أبرز أن زيادة قدرة النساء الناشطات في المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان على الصمود وحمايتهن يجب أن نكون أولوية لنا جميعا. والهجمات عليهن، أينما ومتى وقعت، غير مقبولة. ويجب أن تكون المرأة، بوصفها عاملا من عوامل التغيير الإيجابي، مشاركة نشطة في جميع جهود السلام والأمن. ولم يعد بوسعنا أن نستبعد نصف البشرية من السلم والأمن الدوليين.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر الإمارات العربية المتحدة غابون على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وترحب بانضمام غابون إلى الالتزامات المشتركة بإعطاء الأولوية للمرأة والسلام والأمن خلال فترة رئاستها. ونشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد، والمديرة التنفيذية سيما بحوث، والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي بينيتا ديوب، وخاصة السيدة زهرة نادر على إسهاماتهن القوية اليوم.

هناك العديد من السياقات في جميع أنحاء العالم التي يمكننا استخدامها كأمثلة على قدرة النساء والفتيات على الصمود، ولكن أحد أبرزها اليوم النساء والفتيات الأفغانيات. لقد مر ما يقرب من ٤٠٠ يوم منذ منع الفتيات في أفغانستان من الالتحاق بالمدارس الثانوية. وما من حجج وأعذار. وترى الإمارات العربية المتحدة أن هذه الحالة، والقيود العديدة الأخرى المفروضة منذ استيلاء طالبان على السلطة، غير مقبولة على الإطلاق. ويشكل استبعاد النساء والفتيات الأفغانيات من الحياة العامة والاجتماعية مثالا آخر على الكيفية التي يمكن بها للعنف ¬¬¬ضد النساء والفتيات أن يأخذ أشكالا عديدة. وفي مواجهة ذلك العنف، ما زلنا نسمع قصصا ملهمة عن مدرّسات وطالبات يواصلن بلا كلل حقهن في التعليم في أفغانستان. يستخدمن الأدوات الرقمية للعوالم الافتراضية لحضور الفصول الدراسية، ولكن هل يمكننا إيجاد بديل أفضل لإجبار النساء والفتيات على الدخول إلى الفضاء الافتراضي؟ أعتقد أننا نستطيع ذلك ويجب علينا أن نفعله. وإذا قبلنا ذلك كحل طويل الأجل، فإننا نمكّن من الفصل العنصري بين الجنسين.

وعلى الرغم من مقاومة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم لأعمال كراهية النساء المتكررة، تزيد الجماعات المسلحة من حدة التحديات من خلال أعمال العنف بشتى أشكاله. فهذه تؤدي إلى تآكل النسيج الاجتماعي للمجتمعات. إنهم يسيئون معاملة المرأة ويضطهدونها ويحتجزونها ويقمعونها، وبالتالي فإننا بتركيزنا في مناقشة اليوم على كيفية تعزيز قدرة المرأة على الصمود في ظل تلك الظروف، إنما نحترم الفكرة الأساسية لخطة المرأة والسلام والأمن في بدايته. وفي مؤتمر صحفي سابق، يا سيادة الرئيس، سُئلتم عما تحققه جلسات المجلس هذه بالفعل. واليوم، فنلتزم بالإجابة على ذلك السؤال. إن نهج غابون العملي المنحى اليوم موضع ترحيب في التقاط التوصيات التي نقدمها جميعا في ملخص القائد. ولذلك تقترح الإمارات العربية المتحدة التوصيات الأربع التالية.

أولا، نعلم أن الشبكات والمنظمات النسائية المحلية والإقليمية أساسية. عندما يندلع العنف في المجتمعات المحلية، يمكن أن يكون تأثيره معوقا ويستمر مدى الحياة. وتوفر تلك الشبكات أساسا للقدرة الجماعية على الصمود في وجه الصراعات. ومع ذلك، وكما سمعنا من المديرة التنفيذية بحوث اليوم، لا تزال تلك الشبكات تواجه حواجز في الوصول إلى تمويل متسق ويمكن الركون إليه. وتعتمد على حسن نية فرادى الدول الأعضاء، ومع ذلك انخفضت المساهمات الثنائية من ٠,٤ في المائة إلى ٠,٣ في المائة في سنة واحدة فقط. إننا نفتقر إلى نهج منتظم، على الرغم من الآليات المالية القائمة. وبناء على ذلك، وكتوصية رئيسية اليوم، نطلب إلى اللجنة الخامسة أن تنظر في تمويل المنظمات النسائية كجزء من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

ثانيا، عندما تشارك المرأة في الاقتصاد وتستفيد مباشرة من تلك المشاركة، تصبح أكثر مرونة في مواجهة العنف. في عصر الرقمنة، يعتمد النمو الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات بشكل

متزايد على وصولهن إلى التقنيات الرقمية. وفي ولاية أويو بنيجيريا، توفر مبادرة "هي تتعلم هنا" حلقات عمل تتعلم فيها النساء الريفيات المهارات الأساسية في مجال الأعمال التجارية والمهارات الرقمية. وإذا أُريد لهن أن يصبحن على قدم المساواة مع أقرانهن الذكور في الاقتصاد، فإن محو الأمية الرقمية لدى النساء واتصالهن هما في الواقع من الضرورات، ولكن لا ينبغي لأحد أن يكون موجودا فقط في العوالم الافتراضية لحماية حقوقه. يجب سماع أصواتهن وتضخيمها في المدرسة، مع زملائهن في الفصول الدراسية، وفي جميع مشارب الحياة العامة الأخرى، حيث ينتمين. فلنعطِ النساء والفتيات الأدوات الرقمية للتنافس في نفس العالم مثل الرجال والفتيان.

ثالثا، تتعزز حماية النساء والفتيات عندما تكون النساء العاملات في حفظ السلام والمراقبات وموظفات الحماية في الميدان. ولهذا السبب أطلقت مبادرة الشيخة فاطمة بنت مبارك للمرأة والسلام والأمن، التي طورتها دولة الإمارات العربية المتحدة بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامجها التدريبي الثالث للطالبات في أيلول/سبتمبر. وفي الآونة الأخيرة، التقت المديرة التنفيذية بحوث بالمجموعة الجديدة من الطلاب الذين ينتمون إلى كينيا والهند والبحرين وأماكن أخرى، حيث لمست بشكل مباشر التأثير الذي تحدثه المبادرة في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا. لقد سمعنا مرارا وتكرارا التلميذات العسكريات يربطن بين تدريبهن وبين نجاحهن لاحقا في الخدمة، مما يعزز ثقتهن بأنفسهن ومهاراتهن الحاسمة الأهمية.

إن الاستثمارات في هذه القدرات تساعد على تعزيز إصلاح قطاع الأمن إصلاحا مراعيا للمنظور الجنساني ومتسما بشمول الجميع، على الصعيدين الوطني والدولي. ويمكن أن يشكل ذلك تغييرا كبيرا في الاستجابات الفعالة للتهديدات والعنف من جانب الجماعات المسلحة. يجب التعجيل بتمويل بناء القدرات هذا، خاصة وأن النزاعات أصبحت أكثر خطورة من أي وقت مضى بالنسبة لنا جميعا.

وإذ نقترب من حلول ذكرى سنوية أخرى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب أن نفكر مليا فيما يعنيه ذلك حقا. نحن لا نزال نكافح المفاهيم الخاطئة عن النساء والفتيات بوصفهن ضحايا أو ناجيات، ولكن ليس كعوامل للتغيير. إننا نشهد تراجع أفغانستان بسرعة إلى ما كانت عليه قبل ٢٢ عاما.

وفي نفس الإطار الزمني، كان المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، مجهزا تجهيزا مناسبا وكافيا بالأدوات اللازمة للمضي قدماً بجدول الأعمال. ويبدو أن الإرادة السياسية والإطار موجودان. والعمل، الآن أكثر من أي وقت مضى، هو الحلقة المفقودة. وكما سمعنا من السيدة ميليندا غيتس في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، علينا أن نتوقف عن التكلم عن تمكين المرأة وأن نمنحها السلطة فحسب. لا يسعني أن أفكر في تقديم توصية أخيرة لمجلس الأمن أفضل من ذلك.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أودأن أشكر نائبة الأمين العام وجميع مقدمات الإحاطات اليوم على شهاداتهن ومناصرتهن وقيادتهن.

إذ نحتفل بالذكرى السنوية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٢٥)، تفخر المملكة المتحدة بأن تكون نصيرا رائدا للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم. مع ذلك، فإن الواقع الصارخ الذي عرضته مقدمات الإحاطات واضح. فعلى الرغم من جهودنا الجماعية التي دامت ٢٢ عاما، نحتاج جميعا إلى بذل المزيد من الجهد للوفاء بوعد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

أود اليوم أن أسلط الضوء على ثلاث من أولويات المملكة المتحدة.

أولا، من الواضح أننا بحاجة إلى تعزيز الاستجابة العالمية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. إذ لا يمكن تجاهل ازدياد العنف الجنسي ضد الأطفال بنسبة ٢٠ في المائة وازدياد حالات اختطاف الفتيات بنسبة ٤١ في المائة في، على النحو الموثق في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493).

لهذا السبب، ستستضيف المملكة المتحدة مؤتمرا دوليا معنيا بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/

نوفمبر. وسنجمع البلدان لحفز الاستجابة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وسنطلق إعلانا سياسيا لتوجيه رسالة قوية مفادها أننا سندعم الضحايا، وسنساعد على منع وقوع العنف في المستقبل، وسنحاسب الجناة. ونحث الدول الأعضاء على تأييد الإعلان والتعهد بالتزام وطني يحدد الخطوات العملية التي ستتخذها لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، مثل تنفيذ مدوّنة مراد.

ثانيا، نواصل تأييد مشاركة المرأة في جهود السلام. إذ إن المرأة جزء لا يتجزأ من بناء السلام والأمن الدائمين؛ ومشاركتهن الكاملة والمتساوية والمجدية في عمليات السلام هي حجر الزاوية في نهجنا إزاء المرأة والسلام والأمن. لكن التقدم المحرز في ذلك المجال كان بطيئا جدا، كما سمعنا اليوم. ولم تحدث زيادة كبيرة في مشاركة المرأة في عمليات السلام منذ عام ٢٠٠٠، على الرغم من كل الخطب الرنانة.

لذلك، ستركز خطة العمل الوطنية الخامسة للمرأة والسلام والأمن في المملكة المتحدة على السبل الملموسة والعملية لتجسيد المساهمة التي تقدمها المرأة للسلام في بيئة استراتيجية متغيرة، من أفغانستان إلى أوكرانيا ومن الأمن المناخي إلى التهديدات السيبرانية.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تهيئة بيئة مؤاتية تمكن المرأة من المشاركة. يتمثل أحد العوائق الرئيسية أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية في تزايد خطر الأعمال الانتقامية. يبرز تقرير الأمين العام (S/2022/740) أنه منذ عام ٢٠١٨، واجهت أكثر من ثلث النساء اللاتي قدمن إحاطات إلى مجلس الأمن أعمالا انتقامية. وهذا ببساطة أمر غير مقبول. المملكة المتحدة ملتزمة بحماية المدافعات عن حقوق الإنسان ومقدمات الإحاطات اللواتي يتكلمن بشجاعة في هذه القاعة. بالشراكة مع مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وضعنا توجيهات للدول الأعضاء للتخفيف من الأعمال الانتقامية ضد مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني.

إن مكان المرأة على طاولة السلام ليس حقا لها فحسب؛ بل هو أمر أساسي لبناء السلام والأمن والحفاظ عليهما. وكل غياب لها يمثل خسارة جماعية لنا.

السيد مايذن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر غابون على تنظيم هذه المناقشة البالغة الأهمية اليوم. أتوجه بالشكر أيضا إلى نائبة الأمين العام محمد، والمديرة التنفيذية بحوث، والمبعوثة الخاصة ديوب على ملاحظاتهمن وخاصة إلى السيدة نادر، التي كان لكلماتها عن الواقع الذي تواجهه المرأة في أفغانستان صدى وتحد لنا جميعا.

لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام عندما تستهدف المرأة في الحرب وتستبعد من عمليات السلام. فالمرأة ضرورية لحل النزاعات وبناء السلام. على الرغم من أن النساء أظهرن قدرتهن على الصمود مرارا وتكرارا، سواء في البلدان المتضررة من النزاعات أو في أماكن أخرى، فإن هذه القدرة على الصمود لا ينبغي أن تكون ضرورية. وإذ نقترب من نهاية فترة عضويتنا في مجلس الأمن، فإننا للأسف الشديد لا نستطيع أن نبلغ عن إحراز تقدم كبير. علينا أن نعترف بأن حالة المرأة في النزاعات قد ساءت خلال العامين الماضيين.

لا تزال النساء والفتيات يتحملن وطأة الحرب والنزاع. ففي أوكرانيا، أدى الغزو الروسي إلى تشريد ملايين النساء، وانتهاك حقوقهن وعرضهن لخطر متزايد من العنف والاتجار. وفي أفغانستان، وكما سمعنا من السيدة نادر، يجري محو حضور المرأة من الحياة السياسية والعامة وتجريدها من حقوقها الأساسية. وفي هايتي، تعرضت النساء والفتيات للعنف الجنسي والجنساني المنهجي الذي لا يمكن تصوره.

إن المجلس مكلف بصون السلم والأمن في العالم. ومع ذلك، نرى اليوم المزيد من الناس المتضررين من النزاعات أكثر من أي وقت مضى. وبغية البدء في عكس ذلك الاتجاه، ستكون إحدى الخطوات العاجلة والمجدية هي تنفيذ ما اتفق عليه كل واحد منا حول هذه الطاولة في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وينطوي ذلك على تمكين القيادة النسائية وتعزيزها.

اليوم، سيركز بيان أيرلندا على أربع طرق لتحقيق ذلك.

أولا، يجب أن نحمي المدافعين عن حقوق المرأة. فمن المخجل أن نرى دولا أو أطرافا فاعلة من غير الدول تهاجم مَن يحمون الآخرين

– أولئك الذين يرفعون صوتهم لتحدي الظلم. مع ذلك، فإننا نشهد على الصعيد العالمي مستويات مقلقة من الأعمال الانتقامية التي ترتكب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. يهدف القادة المستبدون والحكومات القمعية إلى إسكات أصواتهم لأنهم يخشونها. يمكن أن تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان استهدافا محددا مدفوعا بخطاب عنيف معاد للنساء.

إن حملة القمع ضد المتظاهرين في إيران في أعقاب وفاة مهسا أميني في ظروف مروعة واضطهاد النشطاء في ميانمار هما مثالان صادمان ومقلقان. يجب أن نحقق مع المسؤولين عن ترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان والهجمات ضدهم وأن نحاسبهم. وكما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2022/740)، تلك هي مسؤوليتنا الأخلاقية الجماعية.

ثانيا، يجب أن نضغط لكي تكون المرأة حاضرة على جميع طاولات صنع القرار، بما في ذلك هذه الطاولة. ونشكر جميع الدول الأعضاء التي انضمت إلى الالتزامات المشتركة للرئاسة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي بادرت بها أيرلندا وكينيا والمكسيك في العام الماضي. وضعت الرئاسة الثلاثية المعنية بالمرأة والسلام والأمن مخططا لإيصال المزيد من أصوات النساء إلى مجلس الأمن. وندعو الأعضاء الجدد وغيرهم إلى البناء على المبادرة ومواصلة كفالة المشاركة الآمنة والمجدية للنساء اللاتي يقدمن إحاطات هنا.

هذا معناه أيضا إشراك المرأة في جميع العمليات السياسية وعمليات السلام، من القاعدة الشعبية إلى المستويين الوطني والإقليمي. وبدون مشاركة شاملة للجميع، فإن اتفاقات السلام ببساطة ليست مستدامة. ونفهم تلك الحقيقة الأساسية من مشاركتنا في عملية السلام في أيرلندا الشمالية. لذلك، نكرر نداءنا إلى الأمم المتحدة بأن تكون قدوة يحتذى بها وأن تجعل مشاركة المرأة في جميع عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة أو تجري قيادتها بصورة مشتركة مطلبا أساسيا.

ثالثا، يجب أن نمنع العنف ضد النساء والفتيات. وما علينا سوى النظر إلى شمال إثيوبيا، حيث عانت النساء والفتيات من جرائم جنسية مروعة، أو إلى مالي، حيث ازدادت حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع بنسبة ٤٠ في المائة في العام الماضي وحده. وتشهد تلك الحالات على ما يحدث عندما لا نركز على المنع. وفي تلك السياقات وغيرها، يستخدم العنف الجنسي المتصل بالنزاع كأسلوب من أساليب الحرب. ولذلك، يجب أن نجعله تكتيكا مكلفا من الناحية الاستراتيجية. ويجب محاسبة الجناة والأشخاص الذين يعطون الأوامر وأولئك الذين لا يتخذون الخطوات اللازمة لوقف العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ويشمل منع العنف أيضا ضمان حصول المرأة بشكل كامل على الرعاية والحقوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. كما أن نشر مستشارين للشؤون الجنسانية ومستشارين لحماية المرأة في أفرقة الأمم المتحدة القطرية وبعثاتها يؤدي دورا حاسما في رصد هذه المسائل وتعزيزها. وينبغي للمجلس أن يدرج باستمرار تلك الأدوار في جميع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية.

رابعا، يجب أن ندعم كلماتنا بالتمويل والموارد الكافية. وقد سمعنا اليوم أن الإنفاق العسكري العالمي يبلغ ٢,١ تريليون دولار، بعد سبع سنوات متتالية من زيادة الإنفاق. وهو يمثل أكثر من أربعة أضعاف المبلغ الذي يُنفق على المعونة الثنائية. ويجب أن ننظر بجدية إلى أولوياتنا وأن نكفل ضخ استثماراتنا في بناء السلام. وقد طلب منا الرئيس أن نسلط الضوء على أي التزامات ملموسة جديدة للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتعهدت أيرلندا باستثمار ما لا يقل عن ٥٠ مليون دولار في المنظمات النسوية وتلك المعنية بحقوق المرأة وبناة السلام من النساء على مدى خمس سنوات. وقدمنا تعهدا محددا بتقديم مبلغ ١,٥ مليون دولار لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني.

أخيرا، وكما قلت، من المرجح أن تكون مناقشة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن هي الأخيرة التي تشارك فيها أيرلندا خلال فترة عضويتها في المجلس. ولذلك، أود تقديم خاطرة على سبيل الوداع. خلال العامين الماضيين، وفي سياق ترؤسنا لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، شهدنا دليلا رائعا على إرادة الدول الأعضاء والتزامها بالنهوض بهذه الخطة. وقد دلت التزامات

الرئاسة على ذلك. غير أنه لا يمكننا أن نحيل ذلك الالتزام العلني إلى مجرد عمل استعراضي، يجري النهوض به عندما يلائمنا ذلك وتنحيته جانبا عندما يكون أمرا غير مريح. ونناشد جميع المتكلمين اليوم أن يجعلوا تمكين المرأة ومشاركتها أمرا غير قابل للتفاوض في رؤيتهم لمستقبل يسوده السلام.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشيد الصين بغابون على عقد جلسة اليوم المهمة، وأود أن أشكر جميع مقدمات الإحاطات على بياناتهن. لقد كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حافزا للمجتمع الدولي لزيادة اهتمامه بالحالة الخاصة للمرأة في النزاع، حيث أعاد تحديد العلاقة بين المرأة والسلام والأمن وعزز إلى حد كبير عمل المرأة ومشاركتها في ميدان السلام والأمن. وكان معلما بارزا. إن تعزيز قدرة المرأة على الصمود في مناطق النزاع جزء لا يتجزأ من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتثني الصين على غابون لجعلها موضوع جلسة اليوم. وأود أن أتشاطر أربع نقاط بشأن ذلك الموضوع.

أولا، يجب أن نضع الإنصاف والعدالة موضع التنفيذ بغية منح المرأة الأمل في مستقبلها. فالأمل في المستقبل يكمن وراء القوة والقدرة على الصمود. وحيثما يوجد أمل، هناك اتجاه. وحيثما يوجد أمل، هناك قوة. وغالبا ما تكون النساء والأسر في مناطق النزاع في كرب ويعانين من العديد من المصاعب. وتحقيق الإنصاف والعدالة هو السبيل الوحيد لمساعدة النساء في الإيمان بأن أمامهن مستقبلا يستحق التطلع إليه وبأنه مستقبل جميل.

لقد استمرت قضية فلسطين لأكثر من ٧٠ عاما. وفي غياب الحل، رأت أجيال من النساء الفلسطينيات شعرهن يشيب. وشهدت أي فتاة فلسطينية في غزة عمرها اليوم ١٢ عاما خمسة نزاعات مسلحة منذ يوم ولادتها. وينبغي للمجتمع الدولي ألا ينتظر أكثر من ذلك. ويجب أن نتخذ إجراءات ملموسة لدعم العدالة والوفاء بالتزاماتنا بغية تعزيز تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية من دون إبطاء واستعادة العدالة المتأخرة للنساء الفلسطينيات وكفالة أن تؤمن الفتيات في غزة بالسلام وأن يرين الأمل.

ثانيا، يجب أن نحقق المساواة بين الجنسين بغية إعطاء المرأة مزيدا من الفرص للمشاركة. فمشاركة المرأة في عملية السلام ليست شرطا مطلقا لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين فحسب، بل هي أيضا شرط مهم لتحقيق السلام الدائم في مناطق النزاع. ويتحمل المجتمع الدولي دينا تاريخيا لا يُوصف للمرأة في هذا الصدد. ففي عمليات السلام الرئيسية في جميع أنحاء العالم على مدى السنوات الثلاثين الماضية، كانت نسبة ١٣ في المائة فقط من المفاوضين من النساء، فيما لم تتجاوز نسبتهن ٦ في المائة من مديري المناقشات والموقعين على الاتفاقات. وينبغي تحسين هذه الحالة في أقرب وقت ممكن. وينبغي لكل بلد أن يتخذ إجراءات للقضاء على جميع أشكال التمييز وإعطاء المرأة مزيدا من الفرص للمشاركة في العملية السياسية وضمان مشاركتها على قدم المساواة وبفعالية في الحكم الوطني. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يدعم بنشاط مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأن يفسح الطريق بشكل كامل للمزايا الفريدة للمرأة في حماية الفئات الضعيفة والمشاركة في التوعية المجتمعية. واليوم، أشار العديد من زملائنا إلى محنة المرأة الأفغانية. وتأمل الصين أن يجري توفير الحماية لمصالح المرأة الأفغانية وحقوقها الأساسيةوأن يعاد إدماجها بشكل طبيعي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد وأن تصبح قوة مهمة في عملية التعمير الوطني السلمي.

ثالثا، يجب أن نسعى إلى ضمان حماية المرأة حتى تنعم بالسلام والاستقرار. وقد بذل المجتمع الدولي جهودا كبيرة لحماية المرأة في مناطق النزاع وأحرز بعض التقدم، ولكن لا يزال هناك مشوار طويل يتعين قطعه. فالإرهاب، مقترنا بالنزاع المسلح، لا يزال متفشيا في مناطق مثل الساحل، حيث تعاني النساء والأطفال أكثر من غيرهم. وينبغي لمجلس الأمن أن يضع أفريقيا في مرتبة أعلى في جدول أعماله وألا يسمح للمشاكل الأخرى بأن تقلل من اهتمامه بالقضايا الأفريقية. وينبغي للمجلس أن يستثمر المزيد من الطاقة والموارد في أفريقيا في تسوية النزاعات ودعم التعمير هناك حتى تتمكن كل امرأة أفريقية من الاستفادة من ثمار السلام.

اليوم، تُوصف هايتي بأنها أخطر مكان في نصف الكرة الغربي. فعنف العصابات يستمر في التصاعد، وأصبح تشويه النساء والأطفال

أكثر فظاعة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفرض جزاءات محددة الأهداف على العصابات الهايتية وأن يتخذ إجراءات صارمة ضد جرائم العنف وأن يوفر بيئة معيشية آمنة للنساء والأطفال.

رابعا، من الضروري تنفيذ التنمية من أجل السلام حتى تتمكن المرأة من اكتساب قوة الاعتماد على الذات. فالافتقار إلى القدرة على الصمود متجذر في الافتقار إلى التنمية. ويجعل الفقر والجوع وترك المدرسة في سن مبكرة المرأة ضعيفة وعاجزة. ويمكن أن يساعدها العمل والتعليم والتدريب في تغيير حياتها. وأزمة الغذاء العالمية الحالية آخذة في التفاقم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعجل باستجابته وأن يقدم المساعدة الطارئة للفئات الضعيفة مثل النساء في البلدان النامية. ونأمل أن تشجع جميع الأطراف المعنية بمسألة أوكرانيا الحوار والتشاور وأن تنفذ بالكامل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وأن تكفل شحن المزيد من الحبوب إلى البلدان النامية.

وفي الوقت نفسه، يتعين علينا اتباع نهج طويل الأجل لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة ومساعدة المزيد من النساء في كسب رزقهن. ومنذ الشتاء الماضي، استوردت الصين ٦٠٠ ١ طن من الصنوبر الأفغاني عبر ممر جوي، مما ساعد النساء الأفغانيات، اللواتي يشكلن نصف القوى العاملة في ذلك القطاع، في توليد الدخل وانتشال أنفسهن من الفقر. وتقوض العقوبات الأحادية الجانب بشكل خطير الأسس الاقتصادية لأفغانستان وسورية وكوبا وفنزويلا وبلدان أخرى. إنها أغلال ثقيلة تعوق بقاء المرأة المحلية ونمائها وينبغي رفعها فورا.

ما فتئت الصين تدعو، بوصفها البلد المضيف للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، إلى المساواة بين الجنسين وتدعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتسهم في القضية الدولية لتنمية المرأة. وقد عملنا مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لإنشاء جائزة اليونسكو لتعليم الفتيات والنساء، التي قدمت حتى الآن الدعم إلى ١٤ منظمة في زمبابوي وتنزانيا وجامايكا وبلدان أخرى. وفي الوقت الذي نتحدث فيه، تشارك رائدة الفضاء الصينية ليو يانغ في مهمة في محطة الفضاء الصينية، حيث تسهم بقوتها الفريدة في القضية النبيلة المتمثلة في استكشاف الإنسان للكون. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لتبديد ضباب الاضطرابات في مناطق النزاع وفتح المجال أمام مستقبل يسوده السلام والتنمية ومساعدة المزيد من النساء في مناطق النزاع على الوصول إلى النجوم واحتضان مستقبلهن – تماما كما تفعل رائدة الفضاء الصينية الآن.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر غابون على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نشكر مقدمات الإحاطات على إحاطاتهن.

تمشيا مع سياستنا الخارجية النسوية، تعيد المكسيك تأكيد دعمها لجميع الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان وبناة السلام وقادة المجتمع المدني من النساء، اللواتي يخاطرن كل يوم بحياتهن وصحتهن وسلامتهن دفاعا عن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

واليوم، نشيد بالمراهقات والشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين والناشطات المعوقات، فضلا عن من ينتمون إلى أقليات عرقية ومجموعات مهمشة تقليديا، والذين لا يزالون ضحايا للتهديدات أو العنف الجنسي والجنساني أو الأعمال الانتقامية في مختلف أنحاء العالم.

ويشمل ذلك الحالات في أفغانستان، حيث ارتكبت انتهاكات فظيعة لحقوق جميع النساء والفتيات منذ عودة طالبان، مما أدى إلى فقدان إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم؛ وفي ميانمار، حيث لا تزال النساء يتعرضن للاعتداء والتعذيب بسبب الاحتجاج السلمي؛ وفي إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لا يزال الافتقار إلى الوصول إلى العدالة هو القاعدة على الرغم من أعمال العنف الجنسي الوحشية؛ وفي أجزاء أخرى من العالم، حيث ظلت المرأة في خط الدفاع الأمامي في السياقات الإنسانية ومناطق النزاع.

ونقول لهن اليوم إن كفاحهن لن يضيع سدى. فقدرتهن على الصمود تلهمنا لمواصلة المناصرة في المجلس وفي فريق الخبراء غير

الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي نشارك في رئاسته مع أيرلندا، لكفالة أن يدمج مجلس الأمن نهجا تحويليا جنسانيا في عمله وفي جميع القرارات التي يتخذها والوثائق التي يعتمدها. وستواصل المكسيك الدفاع عن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة على طاولات المفاوضات وفي عمليات السلام، اقتناعا منها بأن ذلك هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حلول دائمة وشاملة للجميع. ولذلك، فإننا نشعر بالتفاؤل أن نلاحظ تشكيل حكومة قائمة على التكافؤ في كولومبيا ملتزمة بالإدماج الكامل للمرأة في عملية السلام.

وشهادات جميع مقدمات الإحاطات من النساء اللاتي يأتين إلى مجلس الأمن برهان على القدرة على الصمود والتصميم، في عالم قفزت فيه التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والنزاعات وكره النساء والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإنفاق العسكري، متسببة في انتكاسة كبيرة لحقوق جميع النساء والفتيات.

وسيواصل بلدي، المكسيك، السعي إلى كفالة تهيئة بيئات تمكينية للمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والمراهقات والفتيات في المجتمع. ونكرر التأكيد على أن حقوقهن الإنسانية غير قابلة للتفاوض. وذلك يعني أنه يجب أن تتاح لهن إمكانية الحصول الشامل على خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الحق في الإجهاض المأمون والاستقلال البدني، فضلا عن توفير خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي بشكل كامل.

كما إن كفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء في مراعاة للاعتبارات الجنسانية ومساءلة الجماعات المسلحة التي ترتكب أعمال العنف الجنسي والجنساني أمر أساسي لردع المزيد من الحالات ولإعادة الإدماج الكامل للناجيات من العنف الجنسي والجنساني وتعزيز قدرتهن على الصمود وقيادتهن في النزاعات. ووفقا لذلك الأساس المنطقي، فإن مشروع القرار الرامي إلى فرض جزاءات محددة الأهداف على الجهات الفاعلة التي تزعزع استقرار هايتي، الذي تعمل المكسيك عليه بوصفها مشاركة في الصياغة مع الولايات المتحدة، يتضمن العنف الجنسي كأحد أسباب إدراج الأفراد في قائمة الجزاءات.

ومن الملح بنفس القدر كفالة القضاء على مفاهيم الذكورة التي تسهم في إضفاء الصبغة الراديكالية على العنف والتطرف، والتحيزات الجنسانية والأعراف الاجتماعية التي تضع المرأة في وضع دوني، مثل الأرامل أو ربات الأسر المعيشية اللاتي يواجهن أشكالا مترابطة من التمييز ويصبحن غير مرئيات في المجتمع.

وقد اعتمد منتدى جيل المساواة، الذي استضافته المكسيك وفرنسا في عام ٢٠٢١، ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، الذي يسعى إلى توضيح مختلف الآليات القائمة للنهوض بذلك البرنامج. وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيتم غدا إطلاق مؤشرات لرصد الالتزامات في خمسة مجالات أساسية من شأنها تسريع التنفيذ على الأرض.

ونعتقد أيضا أن خطط العمل الوطنية تساعد على تعزيز مشاركة المنظمات المحلية التي تقودها النساء في عمليات السلام وجهود بناء السلام. ويسرني أن أشير إلى أن خطة العمل الوطنية للمكسيك تشجع على وضع برنامج لبناة السلام من النساء لدعم وتعزيز تمكين المرأة وقيادتها على المستوى المحلي وعلى مستوى الدولة في بناء السلام ومنع العنف الجنساني وجهود حفظ السلام.

وستواصل المكسيك كذلك الدعوة إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في بعثات السلام. وتمشيا مع التزاماتنا، تشكل النساء حاليا ٢٥ في المائة من مجموع الأفراد الذين نشرتهم المكسيك، وعززت المكسيك العنصرين العسكري والسياسي لتدريبهن قبل النشر.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يعول على المكسيك في مواصلة الدفاع عن حقوق النساء والفتيات الإنسانية في هذا المحفل وجميع المحافل المتعددة الأطراف.

السيدة إسبيشيت مايا (البرازيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر البرازيل رئاسة غابون على إتاحة الفرصة للتفكير في مفهوم القدرة على الصمود (المرونة)، وهو مصطلح علمي طبق أصلا لوصف قدرة بعض المواد على العودة إلى شكلها الأصلي بعد ثنيها أو تمددها.

واليوم، يستخدم للإشارة إلى قدرة النساء والفتيات على مقاومة الشدائد. وبالنظر إلى التحديات العديدة المستمرة التي تواجهها النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح، كما أشير إليه على النحو الواجب في تقرير الأمين العام (S/2022/740)، فإن تحليل الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن تحسين قدرته على تعزيز قدراتهن على الصمود أمر أساسي لمساعينا للنهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

كما تشكر البرازيل في ذلك الصدد نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، والسيدة سيما بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، والسيدة زهرة نادر على عروضهن وتوصياتهن الثاقبة.

بادئ ذي بدء، يجب علينا أن نشيد، كما ورد في المذكرة المفاهيمية التي أعدتها غابون (S/2022/743، المرفق)، بالقدرة على الصمود التي أظهرتها المرأة والمنظمات النسائية، التي تواصل تنظيم نفسها وإنشاء شبكات متنامية باستمرار على مستوى المجتمع المحلي حتى في البيئات الصعبة والخطيرة. وقد شوهد ذلك مباشرة في لبنان خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. فالنساء وشبكات النساء يستفدن بشكل جيد من التطورات التكنولوجية التي تمكن من التواصل بشكل أسرع وأوسع ويساعدن مجتمعاتهن، بدعم لا غنى عنه من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويدافعن عن حقوقهن.

غير أننا، كما أكدت السيدة بحوث، بحاجة إلى تحسين قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مساعدة تلك الشبكات بزيادة التمويل وتحسين قدرة من يحاولن بالفعل إحداث فرق في مجتمعاتهن. والجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام للمضي قدما بتنفيذ استراتيجيتها الجنسانية جديرة بالثناء في ذلك الصدد، شأنها شأن جهود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي عملت على تنفيذ ولاياتها المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مع تحقيق الأهداف المحددة من حيث نشر حفظة السلام من النساء أو بدون تحقيقها.

إننا نعتز بالإسهام القيم لنسائنا من حفظة السلام في تمكين الإناث من السكان في المجتمعات المضيفة من مكافحة العنف الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، الأمر الذي اعترف به من خلال جائزتين من "جوائز داعية العام للمساواة بين الجنسين في صفوف العسكريين" حصلت عليهما البرازيل في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. نحن بحاجة إلى المزيد من حفظة السلام من النساء، ولكننا بحاجة أيضا إلى العمل الآن، وبشكل عاجل، بشأن بعض التحديات الأكثر إلحاحا، والتي تحول قدرة المرأة على الصمود إلى اختبار تحمل صعب جدا ومهدد للحياة. وفشلنا الجماعي في إحداث تحسينات في سجل العنف الجنسي في حالات النزاع واضح في تقرير الأمين العام، الذي يسجل أنه في عام ٢٠٢١، زاد الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال في حالات النزاع بنسبة ٢٠ في المائة، و ٩٨ في المائة من الناجين من الفتيات.

ففي هايتي، على سبيل المثال، حذر كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من حدوث زيادة لا يستهان بها في التقارير التي تفيد باستخدام العصابات للعنف الجنسي كسلاح لترهيب المجتمعات المحلية والسيطرة عليها. وتناول الموقعون على بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن الحالة في هايتي في لقاء لوسائط الإعلام عقد في تموز/يوليه. واعترف القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢)، الذي جدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بالمشكلة من خلال اتخاذ قرار بأن وحدة حقوق الإنسان التابعة للمكتب بحاجة إلى قدرة مكرسة للتصدي للعنف الجنسي والجنساني. وتفضل البرازيل صياغة من شأنها أن تحسن عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في مجالي المنع والحماية. وفي رأينا، يجب أن يواصل المجلس توجيه رسالة إدانة موحدة لا لبس فيها ضد ثقافة الإفلات من العقاب السائدة على جريمة العنف الجنسي في حالات النزاع. وعندما تكون الأمم المتحدة موجودة بالفعل في الميدان، يجب ألا نتقاعس عن العمل على إنشاء قدرات أفضل للحماية.

وفي هذا الصدد، تشكل الاتصالات الاستراتيجية أيضا أداة هامة في الجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وينبغي

لعمليات حفظ السلام أن تستثمر منذ البداية في الحوار والمشاركة مع الجهات الفاعلة المحلية، ولا سيما النساء والشباب، من أجل بناء بيئة حمائية من القاعدة إلى القمة.

ويسجل تقرير الأمين العام أيضا أن النساء في العديد من البلدان، بما فيها البلدان المتأثرة بالنزاعات، تقفن في طليعة الاحتجاجات، ويرفضن قبول القرارات التي لا تعترف بحقوقهن. وعلى حد تعبير السيدة بحوث مرة أخرى، "لا يمكننا أن نتوقع من النساء أن يبنين السلام إذا كانت حياتهن مهددة باستمرار" (S/PV.8886، الصفحة ٥). ويجب على المجلس أن يعمل – ليس فقط لجلب النساء إلى طاولات مفاوضات السلام، ولكن أيضا لحماية النساء الموجودات حول الطاولة، أو في الميدان، من العنف والتخويف.

وفي آذار/مارس، اقترحت الإمارات العربية المتحدة إجراء مناقشة بشأن إدماج المرأة ومشاركتها الاقتصادية بوصفهما أساسا لبناء السلام، مشيرة إلى أن القيود القانونية لا تزال قائمة في العديد من البلدان وهي تعوق تطوير المرأة لكامل إمكاناتها الاقتصادية. وينبغي لنا أن نصوغ وننقح بعناية ولايات حفظ السلام لزيادة توضيح دورها في تعزيز إدماج المرأة وتمكينها اقتصاديا، تمشيا مع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). وبدون ولايات محددة الهدف، من المستبعد جدا أن تسهم عمليات الأمم المتحدة في وصول المرأة إلى الفرص والموارد والأسواق.

وثمة مسألة ملحة أخرى تتطلب إجراء عاجلا من المجلس وهي حماية النساء والفتيات من الهجمات على حقهن في التعليم. وينبغي للمجلس أن يلتزم بالحفاظ على إمكانية حصول الفتيات والنساء على التعليم ومكان العمل بشكل كامل، ويجب أن يشدد على أن تمكينهن وحمايتهن ليسا واجبا معنويا وأخلاقيا فحسب، بل هما أيضا ضرورة لتحقيق الرخاء الاقتصادي. ويعني دعم حقوق الفتيات أيضا تعزيز الإدماج الاقتصادي، وبالتالي التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، تفخر البرازيل بأنها شكلت، في العام الماضي، مع الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي وشيلي، أول شبكة من الوسيطات في أمريكا اللاتينية. وتقوم الشبكة الإقليمية للوسيطات في المخروط الجنوبي بوضع خطة عمل للسنة القادمة. وفي منطقتنا أيضا، يمكن إنشاء شبكة أيبيرية – أمريكية من الوسيطات، مع التركيز على بناء القدرات.

وقائمة الإجراءات الممكنة لتعزيز قدرة المرأة على الصمود وتعزيز قيادتها في حالات النزاع لا حصر لها. ونظرا لمواردنا المحدودة، وخاصة في هذا السياق من الأزمات العديدة، يجب أن نحلل بعناية ما لدينا لكفالة أن تكون إجراءاتنا المختارة فعالة. ولا يمكننا أن نستمر في تفويت فرص العمل. وتقرير الأمين العام واضح، فنحن لا نعمل بجد بما فيه الكفاية. ويجب أن نعمل بجدية أكبر.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر غابون على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت، وكذلك نائبة الأمين العام، والمديرة التنفيذية بحوث، والمبعوثة الخاصة بينيتا ديوب، والسيدة زهرة نادر على توفير السياق اللازم لمناقشتنا اليوم.

وبفضل التزامنا وعملنا الشاق داخل مجلس الأمن والجمعية العامة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، تم تدريجيا تعزيز معايير حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والفتيات، ومع ذلك فإن التجارب اليومية التي تعيشها النساء والفتيات والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يحمون حقوقهن تتدهور بسرعة في العديد من البلدان. وهذا التباين بين الكلمات والواقع ينبغي أن يهمنا جميعا. ويجب علينا جميعا أن نعمل في شراكة من أجل كسر تلك الحلقة المفرغة.

ونؤيد تأييدا تاما موضوع المناقشة السنوية لهذا العام ونود أن نتشاطر بعض تجارب النرويج في ذلك الصدد. تدعو النرويج، حيثما ننخرط في دعم عمليات السلام، دائما إلى الإدماج الرسمي للنساء بكل تنوعهن. ومع ذلك، فإننا نعلم أيضا أن المحادثات التي تعزز عمليات السلام والأمن كثيرا ما تجري في أماكن غير رسمية. ومن ثم، فإن قيادة الوسيطات وبناة السلام من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والإقليمي أمر حيوي.

ومن الأمثلة على ذلك المشاركة المستمرة للنساء المحليات في اليمن، حيث تمكنت السيدة علا الأغبري، وهي وسيطة من مؤسسة

شباب سبأ للتنمية، التي قدمت إحاطة إلى المجلس في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8946)، من استعادة عمل خزانات المياه لمواطني تعز بعد أن قطعت الجماعات المسلحة المياه عن عدة مناطق لسنوات.

ونسمع نداء زهرة حول الحالة المدمرة لحقوق الإنسان للنساء والفتيات الأفغانيات، والتي هي جوهر رسائلنا إلى طالبان. لا تزال نساء أفغانيات كثيرات يطلبن من المجتمع الدولي إنشاء منبر لهن للتواصل مباشرة مع طالبان. وسنواصل البحث عن أماكن آمنة يمكنهن من خلالها القيام بذلك.

وفي كولومبيا، وبالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ما فتئنا ندعم منذ فترة طويلة المنظمات النسائية في تعزيز تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ولا بد أن دعم تلك المنظمات قد ترك أثرا، فالاحتياجات والأولويات الفريدة للمدافعات عن حقوق الإنسان هي محور خطة الحكومة الجديدة للحماية في حالات الطوارئ.

وفي الصومال، تتحمل النساء والفتيات العبء الأكبر من مخاطر انعدام الأمن والاستبعاد والفقر والجفاف والأزمة الإنسانية المدمرة. ومع ذلك، فإنها لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا إلى حد كبير في هيئات صنع القرار الرسمية وغير الرسمية. وهنا، تعمل النرويج من أجل دور أقوى للمرأة الصومالية في السلام والمصالحة.

وفي سورية، تدعم النرويج بنشاط المجلس الاستشاري للمرأة السورية، الذي يقدم المشورة لمبعوث الأمم المتحدة الخاص بشأن العملية السياسية، بما في ذلك عمل اللجنة الدستورية السورية.

ونؤيد أيضا عمل المرأة في لجنة رصد اتفاق السلام والمصالحة في مالي، التي تواصل تذكير الطرفين بضرورة إعطاء الأولوية لثمار السلام وعودة الخدمات الاجتماعية الأساسية، كما أنها تحشد دعما واسعا لاتفاق السلام في دوائرها.

ومما يؤسف له أن النساء في الحياة العامة كثيرا ما يستهدفن كاستراتيجية لإسكاتهن وإذلالهن وتشويه سمعتهن، بما في ذلك من خلال العنف الجنسي والتهديدات. ولكن لا ينبغي أن يستخدم خطر التهديدات والعنف ذريعة لحرمان المرأة من حقها في المشاركة.

كما نؤيد وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن لأن التزام الدول عامل أساسي للوقاية والمساءلة.

تشيد النرويج بالكثير من الأمثلة والتوصيات الجيدة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2022/740) عن كيفية تعزيز حماية المرأة ومشاركتها. ونشيد على وجه الخصوص بالدعوة إلى اتباع نهج أكثر تنسيقا وانتظاما لدعم المدافعات عن حقوق الإنسان.

في يناير/كانون الثاني يسرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وفريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن إجراء مشاورات مع أكثر من ٤٠ من ممثلي المجتمع المدني والخبراء بشأن الأعمال الانتقامية ضد المدافعات عن حقوق الإنسان في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وأشجع الجميع على قراءة التقرير الموجز (S/2022/756، المرفق) والمشاركة في متابعة توصياتهم.

أخيرا، أود أن أدعو أعضاء مجلس الأمن الحاليين والمستقبليين للانضمام إلى الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن. إن من المهم مواصلة تلك المبادرة الأقاليمية، التي أحدثت تحولا كبيرا في التنفيذ المنظم للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عمل المجلس نفسه ودعم التعاون الآمن لبناة السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان مع الأمم المتحدة.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أيضا أن أشكر غابون على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأرحب بالتزامها بحقوق المرأة وبخطة مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. أشكر نائبة الأمين العام ومقدمي إحاطاتنا الآخرين على رؤاهم القيمة، وأشيد بصفة خاصة بالتزامهم اليومي.

إن فرنسا ملتزمة بالتنفيذ الكامل لكل جوانب القرارات ذات الصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. في ذلك الصدد، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، تؤدي النساء العاملات في مجال بناء السلام دورا أساسيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بهن جميعا. إن من غير المقبول استهداف الكثير من النساء بسبب التزامهن بالسلام. وتدعو فرنسا إلى وضع ولايات قوية وتوفير موارد كافية لحماية المرأة ومشاركتها في بعثات الأمم المتحدة وعملياتها.

علاوة على ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يؤكد من جديد وبصوت واحد رفضه للاستخفاف بحقوق النساء والفتيات. وينبغي ألا تفلت أعمال العنف من العقاب. لذلك يجب على مجلس الأمن أن يفرض جزاءات أكثر اتساقا على مرتكبي جرائم العنف الجنسي في أوقات النزاع. وربما تشكل جرائم العنف هذه جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وفي ذلك الصدد، نرحب بأعمال المحكمة الجنائية الدولية لأجل مكافحة العنف الجنسي.

أخيرا، ترحب فرنسا بالتزام الأمين العام بالمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والفعالة للمرأة في عمليات السلام. وندعو إلى تعميم مراعاة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ونرحب في ذلك الصدد بالدور القيادي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة عمليات السلام وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن.

وكما يؤكد تقرير الأمين العام (S/2022/740) فإن المرأة تتحمل العبء الأكبر من عواقب تزايد النزاعات والانقلابات وتشريد السكان. وبالنظر إلى هذه الحالة، فإن لفرنسا دبلوماسية نسوية قوية وطموحة. كما نعارض أي تهاون بتلك الحقوق ونهدف إلى اتخاذ إجراءات ملموسة.

لقد شاركنا – بالتعاون مع المكسيك كما ذكر زميلي – في رئاسة منتدى جيل المساواة الذي عقد برعاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في حزيران/يونيه ٢٠٢١. وأسفر المنتدى عن جمع أكثر من ٤٠ مليار دولار في مستوى تمويل غير مسبوق. كما أُطلق ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني خلال تلك المناسبة، وندعو جميع الدول إلى الانضمام إليه.

وكما ذكّرنا جميع المتكلمين هذا الصباح فإن مجرد الغضب في مواجهة العنف ضد المرأة ليس كافيا، بل يجب علينا أن نعمل الآن ويجب علينا توفير الموارد اللازمة. تدعم فرنسا حاليا الصندوق العالمي للناجين من آثار العنف الجنسي المتصل بالنزاعات الذي شارك في تأسيسه الدكتور دينيس موكويجي ونادية مراد بمبلغ ٦,٥ مليون يورو.

أخيرا، تؤيد فرنسا مشاركة المرأة في جميع عمليات حفظ السلام. ونحن ملتزمون بمواصلة جهودنا لزيادة عدد الموظفات فضلا عن تمثيلهن على جميع مستويات المسؤولية في تلك العمليات. ذلك أحد المحاور الرئيسية لخطة عملنا الوطنية الثالثة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي أُطلقت في عام ٢٠٢١.

تمشيا مع الالتزامات المشتركة التي أقرت هذا العام، نؤكد لمجلس الأمن التزامنا الثابت بالتنفيذ الكامل لقراراته المتعلقة بهذه الخطة.

السيدة نثوكي (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد على ملاحظاتها، بما في ذلك الملاحظات والتوصيات وأهداف العقد الواردة في التقرير الحالي للأمين العام (S/2022/740) عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما أشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما بحوث، والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، السيدة بينيتا ديوب، والسيدة زهرة نادر على إحاطاتهن. ونشيد بالسيدة ديوب ومكتبها على تعزيز مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وفعالة في عمليات السلام في أفريقيا وعلى التقارير المتعلقة بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في قارتنا. تؤيد كينيا تأييدا تاما المبادرة المطروحة حاليا لإنشاء فريق منسقات شؤون المرأة والسلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لتسليط الضوء على سرد تنفيذ الخطة في أفريقيا هنا في نيويورك.

إننا نحتفل بقيادة أفريقيا في النهوض بالخطة لتصبح عنصرا أساسيا في هيكلنا الأمني والمعياري الأساسي على النحو المجسد، في جملة أمور، في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وتولي كينيا أهمية كبيرة لدعم قدرة المرأة على الصمود وقيادتها في جميع مستويات صنع القرار مسترشدين في ذلك بدستورنا وقوانيننا وسياساتنا. ونواصل حاليا

تنفيذ وإجراء استعراض منتصف المدة لخطة العمل الوطنية الثانية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

لقد تلقت خطة عملنا الوطنية دعما إضافيا من الناخبين الكينيين خلال الانتخابات العامة التي جرت في آب/أغسطس. وأدت فترة ما قبل الانتخابات السلمية نسبيا إلى تعزيز ترشيحات النساء. فعلى سبيل المثال، كانت ثلاث من كل أربعة مرشحين لمنصب نائب الرئيس من الإناث، كما تضاعف عدد المرشحات لمنصب الحاكم إلى ٦٢ مرشحة مقارنة بعام ٢٠١٧. وبينما لم تتحقق قاعدة الثلثين الجنسانية الدستورية في الاقتراع ارتفع عدد المرشحات الفائزات، حيث انتخبت ثلاثون امرأة أعضاء في البرلمان من ٢٣ في عام ٢٠١٧ وسبع لمنصب الحاكم مقارنة بثلاث في عام ٢٠١٧.

ولا يزال هناك جهد كبير يتعين بذله لضمان زيادة القيادة النسائية إلى مستوى المساواة في القطاع الخاص، خاصة في مجال الشركات. بيد أن المرأة الكينية تملك على قدم المساواة مع الرجل الأعمال التجارية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل نسبة ٤٨ في المائة من الأعمال التجارية التي تسهم بنسبة ٢٠ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي الوطني.

باختصار، ما زال يتعين على كينيا أن تواصل الطريق نحو المساواة الكاملة، ولكنها تفعل ذلك بسرعة في مجالات متعددة. وسوف يتجسد ذلك التقدم في الوقت المناسب خلال استمرارنا في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتلتزم كينيا بصفة خاصة بالتسليم بالأثر غير المتناسب للنزاعات المسلحة على النساء والفتيات، وتشرع استنادا إلى ذلك التسليم في اتخاذ إجراءات لمعالجة أوجه ضعفهن المتزايدة فيما يتعلق بالحصول على الموارد والخدمات والفرص في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

كما يؤكد الإطار المعياري للمرأة والسلام والأمن من جديد الدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في استمرارية جميع مراحل السلام من منع نشوب النزاعات وحلها إلى عمليات الانتقال من أجل السلام والإنعاش بعد انتهاء النزاع. وقد تجلى على نحو ملائم استمرار دور المرأة وقيادتها بوصفها مسعفة ومن حفظة السلام وبناة السلام، فضلا عن دورها في النشاط والوساطة وتوقيع اتفاقات السلام والدفاع عن حقوق الإنسان على الرغم من الظروف الصعبة التي تواجهها في مختلف مناطق العالم.

وكما تبين قصص النساء اللواتي أخذن زمام تحقيق السلام في معرض فوتوفيل المتنقل الذي نُظِّم خلال رئاسة كينيا لمجلس الأمن في العام الماضي حين انعقاد المناقشة المفتوحة السنوية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.8886) كانت النساء يعملن بهدوء أو ينظمن ويعبئن من أجل السلام على مستوى القاعدة الشعبية، ويواصلن إعادة بناء المجتمعات المحلية المفككة ويبذلن جهود المصالحة ويطالبن بحقوقهن حتى في مواجهة الاضطهاد واللامساواة الهيكلية والتشريد والاتجار بالبشر والعنف الجنسي والجنساني علاوة على وحشية النزاع نفسه.

بقدر ما تتحدث قرارات المجلس عن مشاركة المرأة وحمايتها وإغاثتها وتعافيها في ساحة السلام والأمن، فإننا ما زلنا نشهد على صعيد الممارسة العملية انتهاكات لتلك الركائز الأساسية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك حرمانها من حقوقها الأساسية، بما في ذلك الحصول على التعليم والفرص الاقتصادية والعدالة وغيرها من الخدمات. لذلك يظل من الضروري إعلاء أصوات النساء وتعزيز قدرة المرأة على الصمود وتعزيز قيادتها على جميع المستويات بوصف ذلك طريقاً إلى السلام، ولا سيما في المناطق التي ابتليت بالجماعات المسلحة وجماعات الميليشيات. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يقترح أربع نقاط عمل:

الأولى هي الاستثمار في بناء قدرة المرأة على الصمود وتوليها القيادة بطريقة تتوافق مع السياق وبيئة التهديد المباشر. وهذا يعني تعزيز الجهود الرامية إلى إدماج المعارف المحلية وإدارة النزاعات محلياً ومهارات التفاوض والوساطة. كما أن اتباع نهج سياقي يستخدم خبرة النساء المحليات ويعطي الأولوية للمستشارين الوطنيين والإقليميين لحماية

المرأة يسمح أيضاً بالحصول على بيانات مصنفة حسب نوع الجنس تكون أكثر دقة ومستنيرة ثقافياً، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمعالجة أسباب النزاع ودوافعه ومسرعات أعماله. وينبغي أيضاً تحسين استخدام ما تقدمه المرأة المحلية من قدرات في مجال الإنذار المبكر والوقاية كتدبير وقائي ولبناء القدرة على الصمود. وفي كينيا، شهدنا قيمة تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في آليات الإنذار المبكر والاستجابة، بما في ذلك من خلال لجان السلام المحلية وشبكات الوساطة المحلية. وفي هذا الصدد، وضعنا إطاراً للإنذار المبكر والاستجابة المبكرة مراعياً للمنظور الجنساني بقيادة المجتمعات المحلية.

ثانياً، يتحتم أن يكون هناك نهج شامل في تنفيذ جميع الركائز الأربع المتمثلة في المرأة والسلام والأمن. وينبغي ألا يتم الاستثمار في ركيزة واحدة بمعزل عن بقية الركائز. وفيما يتعلق تحديداً بالجماعات المسلحة والإرهابية، ما زلنا نشعر بالقلق لأن هناك القليل جداً مما يجري عمله لضمان المساءلة عن العنف الجنسي والجنساني. ونكرر التأكيد على أنه يجب، من أجل تحقيق الأثر الأمثل، تنفيذ قرارات مثل القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، التي تربط أعمال العنف الجنسي والجنساني بالأهداف الاستراتيجية والأيديولوجية لبعض الجماعات الإرهابية مثل حركة الشباب، إلى جانب صكوك أخرى لمكافحة الإرهاب، بما فيها القرارات ٢٣٥٤ (٢٠١٧) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٣٣١ (٢٠١٦). ومن المهم أيضاً الاستثمار في المدافعات عن السلام وحقوق المرأة واستخدام وساطتهن كمحاورات في إصلاح قطاع الأمن ومبادرات وآليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تتعامل مع المعرضين لخطر التطرف ومع العائدين.

وتتعلق نقطتي الثالثة ببناء القدرات والتدريب. إن تحديد المجالات التي تحتاج إلى مهارات وكفاءات جديدة وإنشاء مؤسسات تعمل معاً هي خطوات مهمة في ضمان المرونة. لقد أضفت كينيا الطابع المؤسسي على برامج تدريب القيادات النسائية داخل مؤسسات التدريب الحكومية. كما أحرزنا تقدماً كبيراً في تدريب وتوظيف المزيد من النساء في المناصب العليا، بما في ذلك المهام الاستشارية والتمثيلية ومهام العمليات الميدانية لكل من الموظفين المدنيين والنظاميين. كما أن توفير الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني المناسب للسياق للناجيات من العنف الجنسي والجنساني والتعرف المبكر على ضحايا الاتجار بالبشر مع إحالتهن إلى الخدمات المناسبة يتطلب أيضاً تدريباً متخصصاً، وهو ينطوي أيضاً على تعزيز خبرات وقدرات النساء المحليات.

وتتعلق نقطتي الرابعة بالتمويل والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات. وفي الوقت الراهن، لا يزال تمويل المنظمات النسائية في البلدان المتأثرة بالنزاعات ضئيلاً، مما يعوق قدرتها وإمكاناتها في عمليات السلام. ومن شأن ضمان التمويل الكافي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإدماج المرأة في الأطر الاقتصادية الوطنية، ونشر خطط العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن، تمشياً مع الأولويات الوطنية لكل منها، أن يسهم أيضاً في تعزيز القدرة على الصمود.

وفي الختام، أشارك في الدعوة الموجهة من زميلينا المؤسسين المشاركين في الثلاثي الرئاسي المعني بالمرأة والسلام والأمن – أيرلندا والمكسيك – وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي انضمت منذ ذلك الحين إلى المبادرة لضمان ترجمة هذه الالتزامات المشتركة إلى عمل ومواصلة إلهام ذلك العمل.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكركم ونشكر فريقكم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم بشأن تعزيز قدرة المرأة على الصمود وتوليها القيادة بوصفهما طريقاً إلى السلام في المناطق التي ابتليت بالجماعات المسلحة. ونحن ممتنون لنائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما بحوث، والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي، السيدة ديوب، فضلاً عن رئيسة تحرير صحيفة "زان تايمز"، على تقييماتهن والمعلومات التي قدمنها.

تؤكد مناقشتنا من جديد حسن توقيت وأهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي اتخذ قبل أكثر من ٢٠ عاماً، والذي أرسى حجر الأساس لمسألة المرأة والسلام والأمن. ويشهد تقرير الأمين العام المقدم (S/2022/740) على التقدم المحرز في إبراز صورة المرأة وتعزيز دورها في الحفاظ على النزاعات المسلحة وحلها، وكذلك في الانتعاش

بعد انتهاء النزاع. ونحن ممتنون للأمين العام على التركيز المستمر على مسائل توسيع نطاق المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات حفظ السلام ومحادثات السلام والعمليات السياسية ككل.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لمجلس الأمن في حماية المرأة من العنف الذي ما زالت تعاني منه أثناء النزاعات المسلحة، وما زال هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه في هذا الصدد. وعلى الرغم من التدابير التي اتخذت، لا تزال النساء يقعن فريسة لمختلف أشكال العنف. فهن يُقتلن ويُصبن أثناء النزاع المسلح. ويجب أن تؤخذ خصوصيات كل نزاع في الحسبان، وينبغي ألا تصبح مراعاة المنظورات الجنسانية في عمل مجلس الأمن غاية في حد ذاتها.

وفي الوقت نفسه، دعونا نتذكر أن الدور القيادي في حماية المرأة في النزاعات يقع على عاتق الحكومات الوطنية، في حين أن التدابير التي تعتمدها الأمم المتحدة والمجتمع المدني ينبغي أن توجه نحو دعم واستكمال جهود الدول. ويجب تجنب الازدواجية في عمل مختلف هيئات الأمم المتحدة، ومن الضروري التركيز على الحالات التي تشكل تهديداً واضحاً للسلام والأمن الدوليين تمشياً مع صلاحيات مجلس الأمن.

ونود أن نؤكد أن الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام تساهم جميعاً في الجهود الرامية إلى تمكين المرأة وحماية حقوقها وضمان المساواة بين الجنسين. وندعو إلى امتثال مجلس الأمن الصارم لولايته، ونرفض المحاولات الرامية إلى إقرار تدخله في المسائل التي تغطيها الهيئات الأخرى. والأمر غير المناسب هو استخدام مجلس الأمن للنهوض بمفاهيم ونهج متناقضة لا تحظى بدعم دولي واسع.

وندعو إلى التركيز على التدابير الملموسة لدعم المرأة في النزاعات المسلحة بما في ذلك، في جملة أمور، وضع خطط عمل وطنية ينبغي أن يتوقف اعتمادها على الحالات المتصلة بالنزاع المسلح. وفي هذا الصدد، نقصد وجود صك بناء وفعال، لا وثيقة إعلانية أخرى. إن اعتماد خطط عمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال وضع علامة في مربعات الاختيار لا يمكن أن يكون معياراً لتقييم فعالية السياسات الرامية إلى النهوض بالمرأة التي تُنفذ في البلدان في جميع أنحاء العالم.

ونعتقد أن مجلس الأمن، في مناقشاته بشأن مسائل المرأة والسلام والأمن، لا يزال يولي اهتماماً غير كاف للحاجة إلى الاستثمار في العلم والرعاية الصحية وفي تنمية الحماية الاجتماعية ككل. ونحن نتبنى الفرضية التي حددتها الرئاسة في المذكرة المفاهيمية (S/2022/743، المرفق) ومفادها أن الاستثمارات في توسيع نطاق الحقوق والفرص الاقتصادية للمرأة تسهم إسهاماً ملموساً في السلام والأمن.

وقد دعونا مراراً وتكراراً أعضاء مجلس الأمن إلى التركيز على قضايا عمل المرأة وحقوقها في الملكية، بما في ذلك الحق في الأرض والحصول على الائتمانات والتكنولوجيات المتقدمة، بوصفها جانباً ضرورياً من جوانب تنمية الدول المتأثرة بالنزاعات المسلحة أو الدول التي تمر بمرحلة الانتعاش بعد انتهاء النزاع. ونرى في هذا الصدد عيباً واضحاً في فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للمجلس. فحتى الآن، لم يتخذ الفريق وضعاً يمكّنه من العمل كحلقة وصل تنسيقية في عمل مجلس الأمن في هذا المجال. ويحمل نشاطه بصمات التسييس الواضح. ومن المؤسف أن إجراء اعتماد الوثائق لا يفي بمتطلبات الشفافية والاتفاق بين أعضاء مجلس الأمن بوصفهما شرطاً رئيسياً للحفاظ على الحوار الحكومي الدولي، ولا شك في أن هذه العيوب تحتاج إلى معالجة.

وإذ أنتقل إلى أنشطة الأمانة العامة، يلزم إشراك المزيد من النساء من البلدان النامية في عملها من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والأمن، وليس أولئك اللواتي يطّلعن على الحالات على أرض الواقع من خلال الإشاعات. لقد قرأنا باهتمام التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. ونعتقد أنه يمكن استكمالها بتوصيات لرفض استخدام التدابير القسرية غير المشروعة والانفرادية التي تخلف آثارا ضار جداً على حالة النساء وأفراد أسرهن. إنها تحرم المرأة من فرص العمل والتعليم والحماية الاجتماعية وفرصة تربية الأطفال في ظل

ظروف طبيعية. ومن جانبنا، نعتزم مواصلة الإسهام بشكل بناء في ضمان النهوض بوضع المرأة في المجتمع، وحماية حقوقها ومشاركتها الفعالة في جميع عمليات صنع القرار.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير غانا لغابون على قيادتها وعلى إعطاء الأولوية للمناقشة بشأن مساهمة المرأة في السلام، لا سيما في وقت لا تزال فيه النساء والفتيات يواجهن تهديدات غير متناسبة في حالات النزاع المسلح. وتعرب غانا عن نفس القدر من الامتنان لنائبة الأمين العام أمينة محمد؛ والسيدة سيما سامي بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي؛ والسيدة زهرة نادر على ما أبدينه من آراء في المناقشة المفتوحة من خلال إحاطاتهن الثاقبة. كما نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2022/740) وعلى إبرازه باستمرار للدور الهام للمرأة في ضمان السلام. ونكرر النداء الذي وجهه إلى الدول الأعضاء بأن تكثف جهودها لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وبشكل أكثر تحديدا، لحماية الناشطات في مجال حقوق الإنسان.

على الرغم من أن العالم يشهد تراجعا في المكاسب التي تحققت على مدى أجيال في مجال حقوق المرأة نتيجة للنزاع، فإن غانا تتمسك بالاعتقاد بأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، من خلال القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا تزال إطارا قويا نسترشد به في جهودنا التعاونية لبناء مجتمعات أكثر سلاما واستدامة. وفي حين أن النساء في حالات النزاع المسلح ضحايا بلا منازع، فإنهن يمكن أن يشكلن أيضا عناصر فاعلة في التغيير، نظرا لأهميتهن البالغة في الكفاح من أجل السلام. ولذلك، يتعين علينا أن ننظر في أدوارهن ووجهات نظرهن الفريدة إذا أردنا أن نتمكن من بناء مجتمعات أكثر أمانا وأكثر مرونة وإيجاد حلول محلية لتحقيق السلام الدائم. ولذلك، يرحب وفد بلدي بتركيز المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى اليوم على تعزيز قدرة المرأة على الصمود وقيادتها بوصفها طريقا لتحقيق السلام في المناطق التي ابتليت بالنزاعات المسلحة. ونعتقد أن المناقشات حول هذا الموضوع ستساعدنا على العمل نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في زيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب المجتمع. وأود الآن أن أتشاطر مع المجلس بعض المبادرات التي تضطلع بها غانا في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وعلى نحو ما أبرزنا في مناقشات المجلس الأخيرة، اعتمدت غانا قبل عامين خطة عملها الوطنية الثانية للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥، استنادا إلى الحاجة لمعالجة بعض ثغرات التنفيذ في الخطة الأولية. وقد نشرت الحكومة خطة العمل بترجمتها إلى مختلف اللغات المحلية للبلد من أجل بث الوعي وضمان فهم المواطنين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتعزيزها. وعلى الرغم من العوائق التي تعرقل التنفيذ، تلتزم غانا أيضا بممارسة القيادة في مجال تفعيل الخطة العالمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي ظل هذه الخلفية، يواصل معهد المرأة والسلام والأمن التابع لمركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام وغيره من الجهات المعنية ذات الصلة تدريب الناشطين في مجال الشؤون الجنسانية على قضايا السلام والأمن، وتدريب النساء بوصفهن وسيطات في النزاعات. كما يجري توعية النساء على المستوى الشعبي بأدوارهن في ضمان وجود مجتمعات سلمية وقادرة على الصمود وديمقراطية. وفي الشهر الماضي، ولتعزيز تفعيلنا لخطة عملنا الوطنية الثانية، قام مركز كوفي عنان بتدريب عدد من منسقي شؤون المرأة والسلام والأمن من غانا والمنطقة الأوسع نطاقا على تحسين رصد تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا وتقديم تقارير عنه، باستخدام إطار النتائج القاري، الذي اعتمده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بالنهوض بالمساواة بين الجنسين، ولا سيما في أجهزتناالأمنية، وضعت دائرة الشرطة الغانية سياسة جنسانية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملياتها وإدارتها. وقد أنشأ مكتبنا الوطني للاستخبارات، الذي تشكل النساء نسبة ٥٢ في المائة من مجموع الموظفين العاملين فيه، مكتبا معنيا بالشؤون الجنسانية. وزادت الحكومة عدد النساء في مجلس إدارة المجلس الوطني للسلام من امرأة واحدة إلى ثلاث نساء وفي مجلس السلام الإقليمي من امرأة واحدة في المتوسط إلى أربع نساء كحد أقصى. وتؤمن غانا إيمانا راسخا بأن

المرأة تضفي آراء فريدة على معالجة المسائل، ولذلك ينبغي أن تكون ممثلة تمثيلا كافيا في عمليات صنع القرار.

وباعتبار رئيس غانا أكوفو أدو أحد أعضاء حركة ”الرجل نصير المرأة“ ومناصرا للمساواة بين الجنسين في الاتحاد الأفريقي، فإنه يلتزم بالعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة في بلدنا. وإدراكا من غانا لذلك الدور الهام، فإنها ستشارك في رئاسة مبادرة شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن التابعة للمجموعة الأفريقية في نيويورك. ومن المتوقع أن توفر الشبكة منبرا لمجموعة الدول الأفريقية لمناقشة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالتعاون مع الجهات المعنية والشركاء، بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات من أجل المرأة والسلام والأمن أثناء العمل في القارة الأفريقية.

وإذ أن غانا واحدة من أكبر ١٠ بلدان مساهمة بقوات تابعة للأمم المتحدة، فإنها تنشر حاليا ٧٦٩ ٢ فردا نظاميا، ١٥,٦ في المائة منهم من النساء، مما يجعل غانا أكبر مساهم بالنساء النظاميات في الوحدات العسكرية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن فخورون بإسهامنا القيادي النسائي في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي تعمل فيها ضابطة غانية بصفتها نائبة قائد القوة بالنيابة.

وتعتزم غانا الاضطلاع بالمبادرات التالية للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبناء قدرة المرأة على الصمود. وتعتزم الحكومة تكثيف توعية الجمهور بشأن القوانين والسياسات المتعلقة بحقوق الإنسان، والقضايا الجنسانية، والهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وإطارنا الوطني بشأن منع التطرف العنيف ومكافحته، ضمن سياسات أخرى، بغية الحد من حدوث انتهاكات لحقوق المرأة. ونعتزم أيضا إجراء تدريب على منع نشوب النزاعات للزعماء التقليديين، ولا سيما أمهات الملكات في الأجزاء الشمالية من البلد حيث ثمة أوجه ضعف بسبب النزاع، وزيادة الوعي بشأن حل النزاعات وبناء السلام بين مختلف الفئات النسائية لضمان وجود مجتمعات مسالمة وقادرة على الصمود.

وعند التركيز على الكيفية التي يمكن بها لكيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تعزز قيادة المرأة وقدرتها على الصمود في عمليات السلام في المناطق التي ابتليت بالجماعات المسلحة، من المهم الاعتراف بأن النساء يشكلن ما يقرب من نصف سكان العالم. ولذلك، من الصواب أن يشاركن مشاركة كاملة في المناقشات التي تقوم بتشكيل واقعنا الحالي، فضلا عن آمالنا في المستقبل، بما في ذلك في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. ولبناء قدرة المرأة على الصمود والقيادة، تشجع غانا الدول الأعضاء، فضلا عن كيانات الأمم المتحدة، على كفالة المشاركة الهادفة والكاملة للمرأة في عمليات ومفاوضات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، لأن مشاركتها يمكن أن تحدث أثرا كبيرا في حل النزاعات. كما تدعو غانا الدول الأعضاء والأمم المتحدة وواضعي السياسات الدوليين إلى بناء قدرة المرأة على الاضطلاع بأدوار قيادية في جهود السلام والأمن.

وكما نعلم جميعا، فإن تزايد وجود الجماعات المسلحة يخلق الخوف والقلق والذعر، مما يقوض جودة الحياة، وخاصة حياة النساء والأطفال، ويؤثر سلبا على صحتهم النفسية. ومن الضروري أن تلتزم الدول الأعضاء بالجهود الرامية إلى توفير خدمات المشورة والدعم العقلي والنفسي الاجتماعي مع إتاحة الفرص وتهيئة بيئة تمكينية للمرأة لكي تعيش حياتها الكاملة في سلام.

وفي السياق الإقليمي، نود أن نسلط الضوء على أهمية الشبكات الوطنية والإقليمية للمرأة في بناء مجموعة من القيادات النسائية. وفي هذا الصدد، نشيد بشبكة القيادات النسائية الأفريقية، التي تساعد البلدان الأفريقية على الارتقاء بالمرأة إلى مناصب قيادية في القارة.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد التزام حكومة غانا بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ويتطلع إلى العمل بشكل بناء مع أعضاء المجلس لضمان بقائها في طليعة مناقشاتنا خلال عملنا على تحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في إرساء السلام والأمن. ويحدونا أمل وطيد في أن نتخذ خطوات عملية يمكن أن تترجم خطة المرأة والسلام والأمن من عبارات رنانة إلى إجراءات ملموسة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق السلام المستدام.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر غابون على عقد المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع المهم. وأشكر نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، على رؤاها الثاقبة. كما أشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما بحوث، والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي، السيدة بينيتا ديوب، وممثلة المجتمع المدني، السيدة زهرة نادر، على إحاطاتهن.

إن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين شرطان أساسيان لبناء مجتمعات مسالمة وشمولية وقادرة على الصمود. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام ما لم يتم القضاء على العنف ضد المرأة وتعزيز مشاركتها المتساوية والمجدية في الحياة العامة. إن النزاعات المسلحة والهجمات الإرهابية لا تزال تخلف أثرا مدمرا على حياة النساء وكرامتهن.

وكان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) رائدا وشدد على مشاركة المرأة باعتبارها عاملا رئيسيا لتسوية النزاعات وضمان السلام. وتنطوي الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على إمكانات كفيلة بإحداث تحول، ولكن لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بتحقيقها. ويحول غياب البيئات التمكينية وأوجه عدم المساواة وهياكل السلطة التمييزية دون فعالية منع نشوب النزاعات وعمليات السلام الشاملة للجميع. يجب أن يكون الإطار المعياري للمرأة والسلام والأمن مدعومًا بالعمل. ويجب على الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى أن تنفذ التزاماتها بكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في العمليات السياسية وصنع القرار من أجل تعزيز مجتمع شمولي.

ومن أهم المؤشرات لتوطيد جذور الديمقراطية والتعددية والحقوق الأساسية مدى إدماج المرأة في مؤسسات الحكم. وزيادة مشاركة المرأة في المستويات العليا لصنع القرار تعزز إلى حد كبير الحكم الرشيد – ويزداد ذلك في حالات ما بعد النزاع. وما فتئت الهند تدعو دائما إلى النهوض بالإطار الديمقراطي وسيادة القانون وبناء المؤسسات في حالات ما بعد النزاع، وهو شرط لا غنى عنه للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتحت قيادة رئيس الوزراء، شهدت رؤية الهند الإنمائية تغيرا تحويليا، من تنمية المرأة إلى تحقيق التنمية التي تقودها المرأة، ومن قيادة الحكومة الحصرية لها إلى نموذج حوكمة شامل لأصحاب مصلحة متعددين. ونعتقد أن تجارب الهند في رحلتها الإنمائية التي تركز على المرأة قد تكون مفيدة في سعينا المشترك لتعزيز قدرة المرأة على الصمود والقيادة.

وباعتبارها أكبر ديمقراطية في العالم، تقدم الهند نموذجا فريدا للحكم الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية. ويكفل دستور الهند مشاركة المرأة في الحكم المحلي عن طريق تخصيص ٣٣ في المائة من مجموع عدد المقاعد للنساء. وأكثر من ١,٣ ملايين نائبة منتخبة، يشكّلن نحو ٤٤ في المائة من مجموع النواب المنتخبين، تقدن عملية صنع القرار السياسي على مستوى القاعدة الشعبية.

ولا يمكن الحفاظ على السلطة السياسية للمرأة إلا إذا اقترنت بتقدمها الاجتماعي والاقتصادي. وفي ذلك السياق، أود أن أشاطركم العديد من مبادرات الحكم الرشيد التي اتخذناها للنهوض بتمكين المرأة بشكل كلي. استفدنا من التقنيات الرقمية لتوفير قدرة أكبر للنساء على الحصول على التمويل والائتمان والتكنولوجيا والوظائف. وفتحت حسابات مصرفية على الإنترنت لأكثر من ٤٤٥ مليون شخص، أكثر من ٥٥ في المائة منها حسابات تخص نساء. وخلال جائحة مرض فيروس كورونا، ساعدت تلك المبادرة في تيسير التحويلات المباشرة للاستحقاقات إلى ما يقرب من ٢٠٠ مليون امرأة.

وتقدم الحكومة، من خلال وكالتنا لتطوير الوحدات بالغة الصغر وإعادة تمويلها، قروضا بدون ضمانات لتشجيع ريادة المشاريع والعمل الحر. وتشكّل الشركات التي تملكها وتديرها النساء حوالي ٧٠ في المائة من المستفيدين من خدمات الوكالة. ونتيجة لذلك، أصبحت المرأة تتمتع بالتمكين الاقتصادي، بل وتوفر فرص عمل للآخرين.

ولإتاحة هذه الفرص الاقتصادية، فإن المساواة في الحصول على التعليم أمر أساسي. ويحصل عدد كبير من النساء في الهند على التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والطب.

وفي الواقع، يفوق عدد النساء عدد الرجال في كليات الطب في الهند منذ عقود الآن. ولدينا الآن نساء يتقلدن مناصب هامة من مناصب المسؤولية، ليس في مجال الأعمال التجارية فحسب، بل وأيضا في مجالي العلوم والتكنولوجيا.

وتضطلع العالمات بدور حيوي في البحث والتطوير في مختلف الميادين، بما في ذلك صناعة التكنولوجيا. والواقع أن المرأة تضطلع بدور مهم في تعزيز بحوث ومهام الفضاء التي تجريها الهند. فقد تولت نساء هنديات حوالي ٢٧ في المائة من المناصب التنفيذية الرئيسية في بعثة المركبة المدارية لرصد كوكب المريخ.

ووفقا للروح الهندية التي تعتبر العالم أسرة واحدة وتمشيا مع قيم غاندي المتمثلة في خدمة البشرية، شاركت الهند تجاربها الإنمائية وخبراتها التقنية مع بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم. وقد عبر رئيس وزراء الهند عن نهجنا إزاء الشراكة الإنمائية في خطابه أمام برلمان أوغندا في عام ٢٠١٨، والذي قال فيه:

”سوف تسترشد شراكتنا الإنمائية بأولوياتكم. ستكون بشروط مريحة لكم، ستحرر إمكاناتكم ولا تفرض قيودا على مستقبلكم ... وسنقوم ببناء أكبر قدر ممكن من القدرات المحلية وتهيئة أكبر عدد ممكن من الفرص المحلية“.

ومن خلال تعاوننا الإنمائي، ساعدنا البلدان الشريكة في طائفة من الميادين ذات الأثر المباشر على تقدم المرأة والنهوض بها. ومن الأمثلة المشجعة على تعزيز تنمية المرأة تمشيا مع الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة مشروع ”Solar Mamas“. وفي إطار تلك المبادرة، تلقت أكثر من ١٥ ألف امرأة من ٨٣ بلدا، معظمهن من المناطق الريفية ولم يحصلن على تدريب أكاديمي رسمي، تدريبا في مجال هندسة الطاقة الشمسية والمهارات ذات الصلة في الهند، في عملية وفرت الإنارة والطاقة لأكثر من ٢٠٠ ١ قرية و ٥٠٠ ألف نسمة في جميع أنحاء العالم.

وقد شاركت الهند مشاركة نشطة في المداولات المتعلقة بالمسائل التي تركز على تمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مختلف هيئات الأمم المتحدة. وتؤيد الهند تأييدا كاملا دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل التعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في تنفيذ إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والعمل على الوفاء بأولويات المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. ونرحب كذلك باستراتيجية إدارة عمليات السلامالموحدة التكافؤ بين الجنسين، ونحن ملتزمون بالامتثال لتلك الاستراتيجية حتى يتسنى تعزيز مشاركة المرأة ودورها في حفظ السلام.

وتؤيد الهند تأييدا تاما نهج الأمين العام القاضي بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وكانت الهند أول بلد يساهم في الصندوق الاستئماني للأمين العام لدعم ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ووقعت أيضا على الميثاق الطوعي بشأن هذه المسألة في عام ٢٠١٧.

وانضم رئيس وزراء الهند نفسه إلى منتدى القادة المعني بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة. وساعدت مساهمة الهند بوحدة شرطة مشكلة نسائية في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وهي أول وحدة من النساء فقط في تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على زيادة مشاركة المرأة الليبرية في قطاع الأمن من ٦ إلى ١٧ في المائة. كما كان للفريق النسائي للتواصل الهندي في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية دور فعال في تعزيز مشاركة المرأة المحلية في غوما في الجزء الشرقي من البلد.

ولا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يشكلان أكبر عنصرين من عناصر انتهاك حقوق الإنسان والتهديدات للسلم والأمن على الصعيد العالمي. وغني عن القول إن النساء والفتيات يعانين دائما بشكل غير متناسب. وتستحق الهجمات الإرهابية إدانة قوية ودعوة إلى الاعتماد الجماعي لنهج عدم التسامح مطلقا. ويجب على المجلس أن يركز اهتمامه على عواقب الإرهاب على حقوق المرأة. ويجب أن يسعى إلى إدماج اعتبارات الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إدماجا فعالا في نظم الجزاءات، بما في ذلك عن طريق إدراج الكيانات الإرهابية الضالعة في ارتكاب العنف ضد المرأة في النزاعات المسلحة.

ومن المهم في حالات النزاع مواصلة تسليط الضوء على قضايا المرأة والأقليات. ومن الأمثلة على ذلك أفغانستان، التي استمعنا بشأنها إلى رواية مباشرة في وقت سابق اليوم. ولا يمكن للعالم أن يغض الطرف بينما تسحق حقوق المرأة والأقليات. هناك محاولات متزايدة لإبعاد المرأة عن الحياة العامة في أفغانستان. وندعو إلى إشراك النساء والأقليات في مستقبل أفغانستان واحترام حقوقهم احتراما كاملا، على النحو الذي أكده القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١).

وفي الختام، تلتزم الهند بالتعاون مع جميع شركائها للعمل على تعميم الاعتبارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من أجل بناء مجتمعات شمولية وسلمية وقادرة على الصمود. وسيظل التزام الهند وخبرتها في تعزيز قدرة المرأة على الصمود وقيادتها عبر القطاعات يوجهان أعمالنا بشأن المضي قدما بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. والأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستُنبه المتكلمين حتى يختتموا ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

وأعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى والفرانكوفونية وشؤون رعايا أفريقيا الوسطى في الخارج.

السيدة بايبو تيمون (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، التي تمكننا من تشاطر خبراتنا بشأن موضوع اليوم المتعلق بتعزيز قدرة المرأة على الصمود وقيادتها في المناطق الموبوءة بالجماعات المسلحة. وأود أيضا أن أنوه بالإحاطات التي قدمتها ممثلات المرأة من مختلف المنظمات – السيدة سيما سامي بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، والسيدة زهرة نادر، رئيسة تحرير صحيفة زان تايمز. وأشكرهم على المعلومات التي قدمنها بشأن هذا الموضوع الهام. كما أشكركم، سيدي، على دعوتي إلى تشاطر خبرات جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه المناقشة.

وتجدر الإشارة إلى أن النساء والأطفال هم أول الضحايا في النزاعات المسلحة، مع مراعاة أن النساء يمثلن أغلبية السكان في معظم البلدان التي تشهد نزاعات. ولذلك، من المهم للبلدان التي تشهد نزاعات أن تعمل على تعزيز القيادة النسائية حتى تتمكن من المشاركة بفعالية في عملية استعادة السلام. ويجب أن نشيد بقدرتهن الملحوظة على الصمود وقدرتهن على الحفاظ على الاقتصاد وحمايته أثناء النزاعات – نساء يمكن أن تكون شجاعتهن وأعمالهن، التي تعكس التضامن، قوة دافعة لقدرة شعب بأكمله على الصمود.

ومن المؤسف وغير المقبول أن المرأة في عام ٢٠٢٢ لا تزال تتعرض بشكل رهيب للعنف والهمجية والحرمان من حقوقها. إن معاركنا من أجل احترام حقوقنا، التي نحتفي بها في ٨ آذار/مارس، ذهبت سدى إلى حد ما لأن مصير المرأة وحقوقها واحترام جسدها لا يزال مصدر قلق حقيقي. وعلى الرغم من تصميمهن الملحوظ وقيادتهن وقدرتهن على الصمود، فإن النساء والمنظمات النسائية وعملها يتعرض للتقويض في البلدان التي تشهد نزاعات. ولهذا السبب يجب أن يكون إسكات الأسلحة، في أفريقيا على وجه الخصوص، ولكن أيضا في كل منطقة من العالم، أولويتنا جميعا وجزءا من التزامنا المشترك من أجل إحلال السلام والأمن الدوليين. ويجب أن نعمل بجد أكبر من أجل السلام لأن أعمالنا وقراراتنا تعرض للخطر مستقبل العالم ومستقبل المرأة، منبع الحياة. لقد تعرضت البشرية للخطر بسبب طغيان الرجل، وبسبب إرادتنا المستمرة للسيطرة على الآخر وإخضاعه. وأود أن أشيد بالأمين العام على تقريره (S/2022/740) وأحثه على المضي قدما في اتخاذ إجراءات ملموسة للنضال تضامنا ضد زعزعة الاستقرار والإرهاب والجماعات المسلحة.

لقد شهد بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، عددا مروعا من الأزمات والنزاعات المسلحة التي اتسمت بعنف لم يسبق له مثيل. وكان للنزاعين الرئيسيين الأخيرين على وجه الخصوص عواقب اتسمت بالعنف بشكل خاص على النساء والأطفال – النزاع الذي نشب في أوائل القرن الحادي والعشرين والذي شارك فيه مرتزقة بايامولنغي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت قيادة جون بيير بيمبا، والنزاع

الذي نشب عام ٢٠١٣ وشارك فيه متمردو سيليكا والمرتزقة الذين عادوا إلى الظهور بقوة في عام ٢٠٢٠ تحت اسم ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. ولا يمكن إنكار أن هذين النزاعين الرئيسيين قد خلفا في أعقابهما أشكالا مختلفة من الصدمات الناجمة عن العنف الشديد للجرائم التي ارتكبت – مع العنف المنهجي والانتهاكات الجنسية ضد النساء والأطفال، والجرائم المرتكبة من منزل إلى آخر بقصد وحيد هو قتل الرجال واغتصاب النساء والفتيات تحت الأنظار العاجزة لأزواجهن وأطفالهن، بل بجبرون أحيانا أبنائهم على إقامة علاقات جنسية مع أمهاتهم أو جداتهم.

إن تاريخ جمهورية أفريقيا الوسطى محزن حقا، ويمكن للمرء أن يتساءل كيف يصمد شعب البلد ويتجنب الانزلاق إلى الفوضى. وردا على ذلك، يجب أن نعترف بالقدرة الملحوظة على الصمود التي تتحلى بها نساء جمهورية أفريقيا الوسطى اللائي، على الرغم من المعاناة الفردية التي ربما تعرضن لها نتيجة للاغتصاب وفقدان أزواجهن وقتل أطفالهن، ظللن شامخاتوملتزمات برفض مقابلة الشر بالشر وظللن صامدات بثبات من أجل تزويد الأطفال الذين نجوا من الهمجية البشرية بسبيل للنهوض مرة أخرى. وهذا الشعور بالمسؤولية والتضحية بالنفس من أجل الأسرة محفز حقيقي لقدرة المرأة في جمهورية أفريقيا الوسطى على الصمود.

وفي مواجهة المحن وعواقب النزاعات المسلحة التي أوجدت ارتفاعا هائلا في عدد الأيتام، تضافرت نساء بلدي لتوفير المأوى اللائق للأيتام عن طريق فتح منازلهن أو دور مؤقتة لإيوائهم. وقد واجهن حالة الطوارئ، وبمرور الوقت، وبمساعدة رابطات ومنظمات غير حكومية أكثر خبرة، نظمن أنفسهن لاستضافة الأيتام ورعايتهم بصورة ملائمة وعلى أكمل وجه. وقد تضافرن وساعدن بشكل فردى وجماعي في الاضطلاع بالعمل الإنساني. وبغية تشجيع مبادراتهن، عُهد إليهن ببعض مشاريع خطة تعافي جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يساعد في عملهن ويشجعه. وعلاوة على ذلك، لدى المجتمع المدني في وسط أفريقيا الآن عدد لا بأس به من الرابطات، بما في ذلك تلك التي تضم في عضويتها نساء وطبيبات ومحامياتوقيادات نسائية شابة.

وترتبط قدرة المرأة على الصمود في جمهورية أفريقيا الوسطى بالقيادة ليس فقط من حيث المبادرات، ولكن من حيث قدرتها على مقاومة الضغوط وتولي مناصب المسؤولية. وعلى الرغم من أن دولتنا لم تعين بعد العدد المطلوب من النساء لتحقيق هدف التكافؤ بين الجنسين، ينبغي الاعتراف بأنها نموذج من حيث النهوض بالمرأة. وخلال فترة إمبراطورنا المرموق بوكاسا، شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى تعيين أول رئيسة وزراء لديها، إليزابيث دوميتيان. وفي عام ٢٠١٣، شغلت امرأة – كاثرين سامبا بانزا – منصب الرئيس المؤقت خلال الفترة الانتقالية، في ذروة أزمة كبرى، وهي فترة حرجة وحساسة للغاية أُحتل خلالها ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من أراضي البلد، من قبل جماعات مسلحة لم تكن من جمهورية أفريقيا الوسطى.

وازداد اتجاه التطلع إلى القيادة النسائية في جمهورية أفريقيا الوسطى بعودتنا إلى النظام الدستوري، بما في ذلك في عام ٢٠١٦ بتولي السيد فوستين توادیرا الرئاسة وتعيين نساء في المناصب الحكومية. وقد شغلت المرأة ولا تزال تشغل مناصب هامة، بما في ذلك في وزارة الدفاع لدينا والسلك الدبلوماسي ومجال المصالحة. وحتى منصب رئيس المحكمة الدستورية في البلد تشغله امرأة. وكلها مناصب أوكلت إلى المرأة في أوقات التوتر والضغط الشديدين.

ويجب أن نعترف أيضا بأن التدابير الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود والقيادة النسائية وكفالة الشعور باليقين والثقة والأمن قد نفذت وما زالت تنفذ، بما في ذلك من جانب لجنة متابعة تعمل على مسألة الاتجار بالبشر، وهي مشكلة تؤثر أساسا على المرأة. وقد أولى الرئيس اللجنة اهتماما خاصا وتشرف عليها السلطة التنفيذية مباشرة، بتعيين وزير مستشار (وزير مفوض) لهذه المهمة. وتلك القدرة الاستثنائية على الصمود والجديرة بالملاحظة يدعمها أيضا الشركاء التقنيون والماليون لحكومة أفريقيا الوسطى، مما يضعهم في صميم نظام الدعم الذي يقدمونه لبلدي.

وترحب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالدعم المقدم إلى نسائنا وتنبه إلى الأهمية الحيوية لتحسين هيكل المنظمات غير الحكومية

والرابطات المعنية لكفالة مشاركتها بفعالية أكبر في تعافي الدولة وفي التغلب على التحديات حتى يكون لدينا تماسك وتعايش اجتماعيان أفضل، وليس فقط في الساحة السياسية. ويجب أن نشجع المرأة على التحلي بالجرأة فيما يتعلق بمبادئ التكافؤ وعلى زيادة مشاركتها في هيئات صنع القرار وفي الشؤون العامة – وكل ذلك بروح من الإنصاف على النحو الذي حدده مسبقا مفهوم المساواة، الذي يتطلب بالتالي الجمع بين عدد كاف من نخب أفريقيا الوسطى، وخاصة الشابات.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية اعتماد نموذج مناسب يتمثل في تزويد الدول التي تواجه الجماعات المسلحة بالوسائل اللازمة لتعزيز القيادة الهادفة للمرأة حتى تتمكن من الازدهار في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والشخصية – من أجل تغيير النموذج الحالي، مما يجعل الدعم الذي تحتاجه الدولة مشروطا بمبدأ المساواة بدلا من التكافؤ، الذي يقوم على الإنصاف – ولتمكين المرأة من أن تتبوأ مكانتها الطموحة والمستحقة حتى يتسنى لقيادتها تحقيق فائدة أفضل للمصلحة العامة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة لوسيبا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ بلدكم، غابون، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أشكركم على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، وموضوعها "تعزيز قدرة المرأة على الصمود وقيادتها كوسيلة لتحقيق السلام في المناطق الموبوءة بالجماعات المسلحة".

أود أن أشيد إشادة حارة بفخامة السيد فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس دولتها، الذي لا يدخر جهدا من أجل إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أصقاع البلد وإحلال السلام بطريقة سلمية، بمشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة. ويعرف رئيس الجمهورية بأنه رجل يتميز بمبادئ الذكورة الإيجابية، نظرا لجهوده الرامية إلى ضمان الإدماج الفعال للمرأة في إدارة شؤون البلد.

إن بلدي لا يدخر جهدا في الاستثمار في المرأة، التي هي عنصر رئيسي في تحقيق السلام، وذلك بتمكينها من الصمود حتى تتمكن من الإسهام بفعالية في بناء سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة دون الإقليمية بأسرها. وتؤمن حكومتي أيضا بالإمكانات القيمة لتعزيز المساواة بين الجنسين والقيادة النسائية بغية إحراز تقدم كبير في السلام والتنمية في مجتمعاتنا.

ومع ذلك، وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الحكومة في السنوات الأخيرة في تحسين وضع المرأة لم يكن لها تأثير يذكر، بسبب عودة ظهور الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من بلدي. والدعم المقدم للجماعات الإرهابية التي تدمر حياة نساء بلدي أحد العوامل التي تحول دون النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، سارع الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو إلى التنديد بهذه الأعمال التي تُرتكب بحق بلدي، وهي أعمال تنتهك القانون الدولي.

على الرغم من العوامل التي ذكرتها والتي تقوض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في بلدي، فقد أحرز بعض التقدم الملحوظ. ومنذ عام ٢٠٢٠، ما فتئ بلدي يواصل خطة عمله من الجيل الثاني لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي تهدف إلى تعزيز بيئة آمنة وضمان المشاركة المنصفة للنساء والرجال والشباب في بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تتماشى تلك الخطة مع الدوافع الاستراتيجية لسياستنا الجنسانية الوطنية، التي تحدد أولويات حكومتي في ذلك الصدد. ونعتقد أن الخطة الجديدة ستمكننا من ضمان سلامة المرأة وضمان احترام القوانين وإنفاذ العقوبات بصرامة فيما يتعلق بمكافحة العنف، وخاصة العنف الجنسي الذي يُرتكب ضد النساء والشابات والفتيات، الذي يعتبر من أولويات الحكومة الكونغولية.

تقوم حاليا وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال أمانتها الوطنية لتنسيق ومتابعة تنفيذ

القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بدعم مقاطعات البلد في وضع خطط عملها الإقليمية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بغية تمكين كل منها من تلبية الاحتياجات الأمنية ذات الأولوية. هكذا يعمل بلدنا على تحقيق اللامركزية في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وتم تعزيز بناء قدرات المرأة الكونغولية في مجال تقنيات الوساطة، حيث يجري بناء شبكة من وسيطات السلام في البلد. ولدى جمهورية الكونغو الديمقراطية العديد من آليات ومبادرات السلام التي تشرك المرأة، بما في ذلك لجنة توجيهية معنية بمتابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصُعد الوطنية والإقليمية والمحلية؛ وأمانة وطنية لتنسيق ومتابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وشبكة من صانعات السلام يجري تطويرها حاليا؛ والإنذار المبكر وآليات أخرى.

يوفر الإطار المعياري القائم حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية سياقا مؤاتيا على نحو متزايد لتمكين المرأة، كما يتضح من ارتفاع مستوى المشاركة السياسية للمرأة في حكومتنا، التي تشغل فيها المرأة حاليا ٢٧ في المائة من المناصب الرئيسية. وبالتعاون مع حكومتنا، أنشأت مؤسسة دينيس نياكيرو تشيسيكيدي مؤخرا صندوقا لجبر الضرر للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالصراع المسلح. وأنشأت الحكومة أيضا مراكز متكاملة متعددة القطاعات لضمان رعاية ضحايا العنف القائم على نوع الجنس. وتلك قرارات هامة من شأنها أن ترسم ابتسامة على وجوه العديد من النساء اللواتي تعرضن للإذلال بسبب هذه الأعمال الدنيئة.

إن حالة الحصار التي أصدرها رئيسنا في منطقتي الصراع في كيفو الشمالية وإيتوري من بين التدابير المنقذة للحياة التي تسهم حاليا في حماية السكان عموما، ولا سيما النساء. وتترأس جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا آلية المتابعة الإقليمية لاتفاق أديس أبابا الإطاري، وقد استضافت مؤتمر قمتها العاشر في كينشاسا في شباط/فبراير.

وفي تلك المناسبة، أيد رؤساء دول المنطقة توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة، والتي تهدف إلى تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة السياسية وعمليات بناء السلام ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات. ويجري حاليا إجراء عدة إصلاحات في أجهزة الشرطة والجيش والقضاء. نحن نهدف إلى توظيف أكثر من ٢٠,٠٠٠ شابة بهدف تعزيز وجودهن في تلك المؤسسات من خلال ضمان توليهن أدوارا قيادية.

في الختام، أدرك أن هناك العديد من التحديات التي يتعين التصدي لها بغية ضمان تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على أفضل وجه في بلدنا. إن العمل الذي يتعين القيام به ضخم ويتطلب مساهمة جميع أصحاب المصلحة المشاركين في السعي إلى إحلال السلام والأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وتستحق خطة عملنا من الجيل الثاني لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) دعم جميع أصحاب المصلحة لتحقيق النتائج المتوقعة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا.

السيدة سوموفوري (فنلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي – أيسلندا والدانمرك والسويد والنرويج وبلدي فنلندا. نشيد بغابون على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة التي تنعقد اليوم.

في حالات الصراع المعقدة اليوم، يصبح عمل المدافعات عن حقوق الإنسان أكثر خطورة من أي وقت مضى. وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات هذا الصباح، فإن التهديدات والعنف والمضايقة وخطاب الكراهية ضد بناة السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان كلها تشكل تهديدا خطيرا لحياتهن وسلامتهن البدنية، الأمر الذي يمكن أن يعطل بشكل خطير جهودهن من أجل السلام وحل الصراعات. وتكرر بلدان الشمال الأوروبي الرسائل الواردة في تقرير الأمين العام (S/2022/740) والرسالة المفتوحة للفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن.

تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية كفالة تهيئة بيئة تمكينية تستطيع المرأة فيها أن تمارس حقها في المشاركة في جميع مناحي الحياة العامة والاجتماعية والسياسية.

ويشمل ذلك تدابير ملموسة للحماية من التهديدات والعنف. ويجب علينا ببساطة أن نعترف بالصلة التي لا تنفصم بين الحماية والمشاركة. وهذه مسألة حقوق، ولكنها كذلك خطوة حاسمة نحو بناء سلام مستدام وشامل للجميع. ويجب إيلاء اهتمام خاص لمن يواجهون أشكالا متعددة ومتقاطعة للتمييز، كالنساء ذوات الإعاقة.

لقد أظهر مجلس الأمن قدراته القيادية بتوفير منبر للعديد من المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات في مجال بناء السلام لعرض آرائهن وخبراتهن وتجاربهن. وندعو أعضاء المجلس إلى إدماج تلك المنظورات في عمله واستنتاجاته، ومواصلة تزويد المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات في مجال بناءة السلام بالرؤية والدعم المناسبين قبل تقديم الإحاطات للمجلس وأثناءها وبعدها. وندعو الدول الأعضاء إلى اعتماد سياسة عدم التسامح مطلقا للتصدي للأعمال الانتقامية وإلى متابعة ذلك باتخاذ تدابير مساءلة قوية ومنهجية ضد جميع مرتكبيها.

تتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بالأزمات والنزاعات بسبب نوع جنسهن. ويوثق تقرير الأمين العام (S/2022/740) زيادة كبيرة في التهديدات والاعتداءات، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، التي تستهدف المرأة في الحياة العامة كاستراتيجية لإسكاتها وإذلالها وتشويه سمعتها.

وتواصل النساء العاملات في مجال بناء السلام ومنظمات حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم، إظهار قدرات ملحوظة في مجالات القيادة والمبادرة والمجابهة. إنهن يضطلعن بأدوار محورية في الجهود المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وحلها والحفاظ على السلام وتحقيق المساواة بين الجنسين.

إن الدعم المستمر لمنظمات حقوق المرأة أمر ضروري. فبالإضافة إلى الدعم السياسي الذي يعترف بقدرة المرأة، ينبغي أن يشمل ذلك توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لدعم العمل على مستوى القاعدة الشعبية وبناء قدرات الشبكات النسائية.

بحلول عام ٢٠٣٠، تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٨٠ في المائة من الفقر في العالم سيكون في البلدان التي تعاني من العنف والهشاشة. إن معالجة هشاشة الدول والتركيز على منع نشوب النزاعات والتوسط لإحلال السلام، أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. تأسف بلدان الشمال الأوروبي لعدم تخصيص سوى ٥ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للنهوض بالمساواة بين الجنسين في البلدان المتأثرة بالنزاعات. ويجب علينا – ولا سيما نحن الدول الأعضاء – أن نضاعف جهودنا عندما يتعلق الأمر بالتمويل.

في الختام، من دون النساء، لا يمكن إحلال سلام مستدام وشامل للجميع. وتشيد بلدان الشمال الأوروبي بالأعضاء الـ ١١ الحاليين والسابقين في مجلس الأمن الذين وقعوا على الالتزامات المشتركة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونتوقع من مجلس الأمن أن يأخذ زمام المبادرة، في كفالة إدراج المنظورات الخاصة بالمرأة والمساواة بين الجنسين في جميع المناقشات المتعلقة بالسلام والأمن، وندعوه إلى القيام بذلك.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين على قائمتي لهذه الجلسة.

ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلِقَتُ الجلسة الساعة ١٣/١٥